مشروع الأرشفة الإلكترونية لمجموعات المحاكم المدنية بمجمع محاكم محافظة سوهاج: دراسة حالة

لبنى عبد النبي محمد حسين
كلية الآداب – جامعة سوهاج
lobna3804@gmail.com
مراجعة وإشراف
أ.د. رؤوف عبد الحفيظ هلال
أستاذ المكتبات والمعلومات
كلية الآداب – جامعة عين شمس
د. إيمان أحمد حماد علي
مدرس المكتبات والمعلومات
كلية الآداب – جامعة سوهاج

المستخلص

تنبع أهمية موضوع الدراسة من أهمية الأرشفة الإلكترونية نفسها وتطبيقها، في المؤسسات الحكومية وخاصة مجمع محاكم محافظة سوهاج، ومحاولة التعرف على ماهية الأرشفة الإلكترونية، ومميزاتها وعيوبها وركزت مشكلة الدراسة علي التعرف على إجراءات وخطوات ومتطلبات تطبيق نظم الأرشفة الإلكترونية في مجمع المحاكم محافظة سوهاج، ومعرفة أهداف تطبيق الأرشفة الإلكترونية في مجمع محاكم محافظة سوهاج و رصد التحديات والصعوبات التي تواجه عملية الإفادة منه ، وتقديم تصور مقترح لتعزيز واقع نظم الأرشفة الإلكترونية فيه. وهدفت الدراسة إلي التعرف علي :

1. أهداف ودوافع تطبيق نظم الأرشفة الإلكترونية في مجمع محاكم محافظة سوهاج .
2. واقع الأرشفة الإلكترونية لمجموعات ومقتنيات المحاكم المدنية بمجمع محاكم سوهاج .
3. خطوات الأرشفة الإلكترونية للوثائق وأنواع الخدمات التي يقدمها الأرشيف الإلكتروني بالمجمع محاكم سوهاج.
4. أهمية الأرشفة الإلكترونية بالنسبة للتقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية.
5. التصور المقترح لتعزيز واقع الأرشفة الإلكترونية ومخراجاتها في مجمع محاكم محافظة سوهاج.

الكلمات المفتاحية: الأرشفة الإلكترونية ، الأرشفة ، ميكنة المحاكم.

تاريخ استلام البحث: 2024/2/29 تاريخ إجازة البحث: 2024/3/22

0/تمهيد:

قامت المؤسسات الحكومية بإستثمار تكنولوجيا المعلومات وتقنيات الحاسب الآلي وذلك رغبة منها في مواكبة التطور ومستجدات العصر ورفع كفاءة العمل بها والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة بها للجمهور، بالإضافة إلى اختصار الوقت والجهد على الموظف والمواطن الذى يتعامل مع هذه المؤسسات.

لذلك اتجهت المؤسسات القضائية المتمثلة في وزارة العدل والمحاكم إلى تغير منظومة العمل بها والاعتماد على تقنيات الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات، وهو ما يعرف بمكينة العمل بالمحاكم والتحول من نظم العمل التقليدية إلى استخدام نظم المعلومات الإلكترونية.

حيث إن الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لاستغلال تقنيات الحاسوب يعمل على رفع كفاءة الأداء الإداري بالمحاكم المصرية وتحقيق العدالة الناجزة، وييسر على المتقاضين الحصول على حقوقهم بأقل وقت وجهد، ويساعد أيضاً على مواجهة تضخم المعاملات الورقية داخل المحاكم والتغلب على صعوبة جمع البيانات والوصول إلى المواطنين، والقضاء على بطء القضاء وتكدس القضايا في المحاكم، وفي زمن فقر الميزانيات، على نحو متزايد وازدياد أعداد القضايا المنظورة أمام المحاكم ،أخذت محاكم بعض دول الغرب في اعتبار الحفظ الإلكتروني (الأرشفة الإلكترونية) كوسيلة للحد من المطالبات الكبيرة لمعالجة الملفات الورقية للقضايا، والتكاليف المادية على المدي الطويل لتخزين الوثائق الرسمية.

1/مشكلة الدراسة:

تتركز مشكلة الدراسة في رصد واقع الأرشيف الإلكتروني في المحاكم المدنية بمجمع محاكم محافظة سوهاج، من خلال التعرف على أهدافه وأهميته وسبل تطبيقه، كما تقوم الدراسة علي رصد الصعوبات والتحديات التي تواجه عملية الإفادة منه، ومحاولة التغلب على هذه التحديات، اقتراح أليات للتغلب علي التحديات ،لرفع كفاءة العمل لأداء الخدمات الكترونياً .

وتتناول الدراسة أيضاً دور الأرشفة الإلكترونية بمجمع محاكم كحافظة سوهاج كخطوة لتطبيق المحكمة الإلكترونية والتقاضي الإلكتروني، ودراسة مدي سعي وزارة العدل نحو تطبيق التقاضي الإلكتروني والمحاكم الألكترونية .

2/ أهمية الدراسة :

وتعتبر الأرشفة الإلكترونية البنية الاساسية وحجر الاساس بالنسبة للحكومة الإلكترونية، فنجاح تجربة الحكومة الإلكترونية في أي دولة يعتمد على وجود أرشيف إلكتروني قوي، لذلك سوف تتطرق هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الأرشفة الإلكترونية، في تقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين والمحامين (المحكمة الإلكترونية) وذلك لأن المحكمة الإلكترونية هي جزء من الحكومة الإلكترونية والتعرف على مفهوم المحكمة الإلكترونية ومميزاتها. ودراسة مدى توجه وزارة العدل، ورغبتها في تطبيق منظومة التقاضي الإلكتروني وإنشاء المحاكم الإلكترونية . ودراسة أهمية التوقيع الإلكتروني، بالنسبة لأرشفة الوثائق الكترونياً، والتعرف على ماهيته وأنواعه ومميزاته وعيوبه. وتعد هذه الدراسة فريدة من نوعها من حيث الموقع، حيث تتناول موضوع الأرشفة الإلكترونية، في مجمع محاكم محافظة سوهاج بصعيد مصر، والتعرف على الدور الذي تلعبه الأرشفة الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني لزيادة أداء وفاعلية المحاكم الإلكترونية والتقاضي الإلكتروني، ودراسة مدي إنعكاس الأرشفة الإلكترونية علي التقاضي في مصر.

3/أهداف الدراسة:

1. عرض أهداف ودوافع تطبيق نظم الأرشفة الإلكترونية في مجمع محاكم محافظة سوهاج.
2. رصد واقع الأرشفة الإلكترونية لمجموعات ومقتنيات المحاكم المدنية بمجمع محاكم سوهاج .
3. تتبع خطوات الأرشفة الإلكترونية للوثائق وأنواع الخدمات التي يقدمها الأرشيف الإلكتروني بالمجمع محاكم سوهاج.
4. ابراز أهمية الأرشفة الإلكترونية بالنسبة للتقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية.
5. تقديم تصور مقترح لتعزيز واقع الأرشفة الإلكترونية ومخراجاتها في مجمع محاكم محافظة سوهاج.

4/تساؤلات الدراسة:

1. ما هي أهداف ودوافع تطبيق نظم الأرشفة الإلكترونية في مجمع محاكم محافظة سوهاج ؟
2. ما واقع تطبيق مشروع الأرشفة الإلكترونية لمجموعات ومقتنيات المحاكم المدنية بمجمع محاكم سوهاج ؟
3. ما هي خطوات الأرشفة الإلكترونية للوثائق وأنواع الخدمات التي يقدمها الأرشيف الإلكتروني؟
4. ما مدي الإفادة تطبيق الأرشفة الإلكترونية بالنسبة للتقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية ؟
5. ما الأليات المقترحة لتعزيز واقع الأرشفة الإلكترونية في مجمع محاكم محافظة سوهاج؟

5/حدود الدراسة:

وتتمثل حدود الدراسة فيما يأتي:

- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة الحالية على موضوع الأرشفة الإلكترونيةبالمحاكم المدنية .

- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة الحالية على مجمع محاكم سوهاج كأحد أكبر أفرع وزارة العدل بمحافظة سوهاج.

- الحدود الزمنية: تتناول الدراسة موضوع الأرشفة الإلكترونية للمجموعات المحاكم المدنية الكلية بمجمع محاكم محافظة سوهاج منذ تطبيق الميكنة في المحاكم المدنية من عام 2010حتى نهاية عام 2022م.

6/منهج وأدوات الدراسة :

أولاً: منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على منهج دراسة الحالة وهو يصف واقع الأرشفة الإلكترونية في المحاكم المدنية بمجمع محاكم محافظة سوهاج، ويقدم المعلومات والبيانات الدقيقة عن موضوع الدراسة.

ثانياً: أدوات الدراسة:

- اعتمدت الدراسة على عدد من الأدوات لتحقيق أهدافها وهى:

1. **قائمة المراجعة:** وهي الأداة الأساسية في دراسة الحالة فهي (عبارة عن ثبت بالنقاط التي يجب علي الباحث أن يجمع المعلومات حولها بنفسه). (خليفة، شعبان عبد العزيز،1997.ص313)

ومرت قائمة المراجعة بمجموعة من الخطوات وهى كالآتي:

أ/ صياغة البنود:

تم صياغة البنود بما يتوافق وأهداف وتساؤلات الدراسة وتم مراعاة تنوع التغطية لتشمل جميع الجوانب الخاصة بالموضوع وكذلك طريقة صياغة البنود في مضمونها.

ب/ تحكيم قائمة المراجعة:

تم تحكيم قائمة المراجعة من خلال عدد من الأساتذة والمتخصصين في مجال علم المكتبات والمعلومات وتم مراعاة الإرشادات والتغيرات في القائمة لتخرج بالشكل الحالي. *انظر ملحق رقم (2)*

2. **المقابلة الشخصية:** تم اجراء مجموعة من المقابلات ولقاءات مع الاشخاص من ذوي الحيثيات في مجال الأرشفة الإلكترونية ويعملون في الأرشيف الإلكتروني بمجمع محاكم محافظة سوهاج وكذلك العاملون في نظم المعلومات بالمجمع.
3. **المراجعة الشاملة:** لأحدث ما نشر في الانتاج الفكري في موضوع الأرشفة الإلكترونية.

1/6 ماهية الأرشفة الإلكترونية للمحاكم في مصر:

بدأت المؤسسات الحكومية في إستثمار تكنولوجيا المعلومات وتقنيات الحاسب الآلي في عملها اليومي، وفي كافة الإدارات المختلفة في المؤسسة ،مثل إدارات شؤون العاملين ،وإدارات الأرشيف والإدارات الأخرى، وهذا ما يطلق عليه مصطلح الميكنة وهى تعنى إستثمار تقنيات الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في أداء الكثير من المهام في الإدارات المختلفة بالمؤسسة مثال: ميكنة إدارة الأرشيف أي الانتقال من الأرشيف الورقي إلى الأرشيف الإلكتروني، فأصبح لدينا الأرشيف

المميكن، ويمكن القول أن إدخال تقنيات المعلومات والإتصالات هي ثورة حقيقية في الإدارة لما يحدثه تغير في اسلوب العمل الإداري وفعاليته واداءه.

وقامت المحاكم باستخدام وإستثمار تكنولوجيا المعلومات وتقنيات الحاسب الآلي وميكنة العمل بها، وذلك من أجل تطبيق منظومة قضائية إلكترونية متمثلة في قضاء بلا أوراق ، أي الوصول إلى التقاضي الإلكتروني ووجود محاكم الإلكترونية.

ومن الجدير بالذكر أن الأرشفة الإلكترونية للمحاكم هي جزء من ميكنة المحاكم ككل، فميكنة المحاكم هي أعم وأشمل من الأرشفة الإلكترونية، لذلك تحدثت عن الميكنة في المحاكم في مصر بصفة عامة ثم التعرف على الأرشفة الإلكترونية للمحاكم وأهمية الأرشفة الإلكترونية للمحاكم.

1/1/6 مفهوم الميكنة:

1/1/1/6 لغةً:

ميكنة (اسم) و ميكنة: (مصدر ميكَنَ) - ميكَنَ:(فعل) - ميكَنَ يميكن، مَيْكَنةً، فهو مُميكن، والمفعول مُميكَن.

التعريف اللغوي للميكنة(موسوعة ويكيبديا،فبراير2023) مشتقة من كلمة ماكنة/ماكينة اللاتينية وتعني بالعربية الآلة: أما دلالياً فمعناها إدخال الآلة في العمل وتحويله من عمل يدوي إلى عمل إلى ويقابل مكننة بالعربية تأليل لارتباط مصطلح المكننة باستخدام الآلات لتوفير الجهد البشري، وميكن الأرض الزراعية: أدارها آلياً بواسطة المكينات ميكنة زراعية.

ومن خلال البحث تبين أن الميكنة مرادفاً للمكننة فكلاهما يؤديان المعني وبعض الدارسات إستخدمت مفهوم مكننة المحاكم.

2/1/1/4 اصطلاحاً:

هي عملية تحويل العمل الإداري اليومي من الشكل التقليدي إلى استخدام الحاسب الآلي في أدائه من خلال الإعتماد على نظم المعلومات وتطبيقات الحاسب الآلي، وتعني إدخال التكنولوجيا الحديثة واستخدام تقنيات الحاسوب في أداء العمل في الإدارات المختلفة في المحاكم بمختلف أنواعها ودراجاتها والإنتقال من النظم التقليدية إلى النظم الآلية في أسلوب

العمل داخل الإدارات المختلفة في المحاكم، وتعتبر ميكنة المحاكم خطوة نحو تطبيق التقاضي الإلكتروني ووجود المحاكم الإلكترونية.

والميكنة المقصودة في هذه الدراسة هي التركيز على ميكنة إجراءات الدعوى القضائية بداية من قيدها وتداولها وحتى الحكم فيها وصولاً إلى حفظها إلكترونياً (الأرشفة الإلكترونية للقضايا موضوع الدراسة) وذلك من خلال مجموعة المكاتب الامامية التي تقدم العديد من الخدمات المتنوعة مثل: قيد الدعاوى واستصدار الشهادات والاستعلام، ميكنة إجراءات الدعوة تؤدي إلى تواصل بين المحاكم والمتقاضين ومكاتب الخبراء عن طريق شبكة الانترنت ويستهدف ذلك سرعة الإنجاز والفصل في القضايا وتحقيق العدالة الناجزة لصالح المتقاضين، إن الميكنة هي عملية طويلة شاقة مستمرة ومعقدة، خصوصاً إذا ما تمت في بيئة تفتقر إلى المقومات الأساسية التي تُبنى عليها هذه العملية، مثل وجود الجهاز البشري المؤهل وتوفير الموارد المالية لتغطية التكاليف وتفاعل الجمهور ، والمستفيدين من خدمات الإلكترونية.

2/6 أهداف الميكنة في المحاكم:

يتم تبني فكرة تطبيق منظومة الميكنة في المحاكم على كافة أنواعها ودرجاتها وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

1- تطوير نظام إدارة الدعاوى القضائية.
2- الارتقاء بمستوى الخدمات ،التي تقدمها المحاكم المصرية.
3- تبسيط الإجراءات الإدارية ،بالمكاتب الخلفية للمحاكم المصرية.
4- رفع المعناة عن كاهل المتعاملين مع مرفق العدالة.
5- تحقيق القضاء الإلكتروني.
6- إنشاء المحاكم الإلكترونية وسهولة رفع الدعوي.

ولكي تحقق الميكنة الهدف التي أنشئت لأجله هناك مجموعة من الموصفات التي ينبغي توافرها في نظام المعلومات المطبق لكي تؤدي إلى نجاح مشروع الميكنة وهي:

1- سهولة التعامل مع النظام واستخدامه.
2- أن يكون مرتبط بشبكة المعلومات العالمية.
3- قدرته التشغيلية العالية.

4- أن يتوفر به نظام للمساعدة ،اذا حدثت أي مشكلة أثناء استخدام النظام.

5- إدارة الدعاوي وبياناتها بصورة تفصيلية وإمكانية متابعاتها.

6- القدرة على توفير السرية لمعلومات النظام، ومصداقيتها وأمنها وتحديد صلاحيات المستخدمين النهائيين.

7- إمكانية تبادل المعلومات مع نظم معلومات أخري مستقلة.

8- إمكانية شمول النظام في مختلف مراحل الدعوي.

9- قدرته علي إنتاج التقارير ،والتي يجب أن تكون على مستوي عالي من الدقة والتنوع حسب الحاجة.

10- إمكانية ربط المستندات الممسوحة ضوئيا بملف القضية.

11- قابلية النظام للتوسعات المستقبلية.

3/6 مميزات الميكنة في المحاكم :

هناك العديد من المميزات التي حققتها المحاكم من تطبيق منظومة الميكنة في المحاكم على كافة دراجاتها وأنواعها تمثلت في:

1-سرعة إنجاز المعاملات والقضايا.

2-توحيد وتبسيط إجراءات العمل.

3-الإسهام في أمن المعلومات القضائية بحفظها ،وإتاحة الإطلاع عليها للمصرح لهم فقط ،وضمان جودة العمل ومواكبة التطور.(ابو شنب، حنان طلعت ابراهيم، 2017.ص 208)

4- خطوة نحو التقاضي الإلكتروني.

5-تحقبق العدالة الناجزة.

6-توفير الوقت والجهد على المتقاضين والمحامين.

7-السرعة في تقديم الخدمات الإلكترونية.

8-تحقيق التواصل بين مكاتب الخبراء والمحاكم والطب الشرعي واقسام الشرطة.

9-رفع كفاءة العاملين بالمؤسسات القضائية.

10-خلق الأرشيف الإلكتروني.

11-التخلص من مشكلة بطء التقاضي.

12- تصميم شبكات المعلومات : يمكن عرض خيارين أساسين، لتصميم شبكات نقل وتبادل المعلومات هم: حاسب مركزي خادم بمقر وزارة العدل بالقاهرة، وشبكة محلية LAN في كل موقع قضائي وترحيل البيانات بشكل دوري إلى الحاسب المركزي الخادم الموجود في مقر الوزارة.(ابو شنب، حنان طلعت ابراهيم.ص220)

4/6 مفهوم الأرشفة الإلكترونية للقضايا:

هي عملية تحويل الوثائق الورقية (ملفات القضايا بعد صدور الحكم فيها) إلى صورة مقروءة آلياً يسهل استخدمها وتخزينها واسترجاعها بواسطة الحاسب الآلي وإنشاء نسخ احتياطية الكترونيا منها .وتعتبر الأرشفة الإلكترونية هي مرحلة النهائية للدورة حياة الوثيقة وهي تعد مرحلة الحفظ الإلكتروني لملفات ووثائق القضية .

5/6 أهمية الأرشفة الإلكترونية للمحاكم المصرية:

تكمن أهمية الأرشفة الإلكترونية في المحاكم نظراً لزيادة عدد القضايا المنظورة أمام المحاكم وزيادة عدد الوثائق والمستندات في المحاكم، ورغبة الحكومة المصرية ووزارة العدل في إدخال التكنولوجيا الحديثة واستغلال تقنيات الحاسوب في ميكنة الأرشيف وتحويله إلى أرشيف إلكتروني يعتمد على الحفظ الإلكتروني لأوراق القضايا من خلال تحويل الوثائق التقليدية إلى شكل مقروء آلياً بواسطة الحاسب الآلي عن طريق الماسح الضوئي.

تعد الأرشفة الإلكترونية للقضايا من أهم صور الميكنة في المحاكم، فهي البنية الاساسية للمحاكم الإلكترونية، والقلب النابض للمحكمة الإلكترونية والقضاء الإلكتروني ومن هنا بدأت المحاكم في التحول من الأرشيف التقليدي إلى الأرشيف الرقمي واستخدام التكنولوجيا الحديثة والإعتماد عليها في حفظ ملفات القضايا إلكترونياً ليسهل تبادلها وتداولها وسرعة استرجاعها مما يؤدي إلى رفع كفاءة الخدمة المقدمة للجمهور(المحكمة الإلكترونية).

حيث تعد عملية حفظ القضايا الكترونيا (الأرشفة الإلكترونية) بمثابة أخر مرحلة من مراحل تداول الدعوة إلكترونية (التقاضي الإلكتروني) ،ومن الجدير بالذكر أن ميكنة المحاكم وحوسبة القضاء والأرشفة الإلكترونية للقضايا هي حلقة واحدة تكمل بعضها البعض فكلا منهما له تأثير على الأخر.

6/6 أهم دو افع وأسباب الإعتماد على الأرشفة الإلكترونية في المحاكم المصرية:

1-رغبة الحكومة المصرية في ميكنة العمل داخل مؤسساتها لمواكبة العصر التكنولوجي الذى نعيش فيه ورغبة منها في استثمار تكنولوجيا المعلومات وخاصة في المحاكم المصرية لتطبيق المحاكم الإلكترونية وحوسبة التقاضي.

2-زيادة أعداد القضايا المنظورة أمام المحاكم وما ينتج عنها الكثير من الوثائق التي لابد من الإحتفاظ بها وهذا يتطلب اماكن وغرف حفظ كبيرة لاستيعاب هذا الكم من الوثائق، بالإضافة إلى انه يحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد لتخزين وحفظ وفهرسة هذه الوثائق، كما ان عملية البحث تكون مرهقة جداً وتأخذ الكثير من الوقت والجهد حيث ان طبقاً للتقارير الرسمية الصادرة عن وزارة العدل المصرية فإن عدد القضايا التي تنظر او تداول في العام الواحد بجمهورية مصر العربية تقدر بحوالي 12 مليون قضية طبقا لإحصاء عام 2011 (ابوشنب ، حنان طلعت ابراهيم ، 2018. ص 253)وهذا الكم الضخم من الوثائق يصعب بل يستحيل التعامل معه وحفظه بالإضافة إلى أن غرف الحفظ قد لا تكفي .

3- الحفاظ على اصول الوثائق من الفقدان او التلف عبر الزمن: حيث شهدت الفترة الاخيرة اندلاع ثورة 25 يناير وحتي الان الكثير من الانفجارات والحرائق التي طالت دور العدالة المصرية بما فيها اقسام الشرطة والنيابات العامة والمحاكم وقد تسبب في هذه الاقتحامات والحرائق في تلف بالغ بالسجلات القانونية بها من محاضر، ودفاتر احوال ملفات قضايا، واحراز قضايا الخ. (ابوشنب ، حنان طلعت ابراهيم ، 2018. ص 252)

7/6 أهداف عملية الأرشفة الإلكترونية للمحاكم في مصر:

تعد الأرشفة الإلكترونية وسيلة لتحقيق الأهداف الاتية:

1- تفعيل منظومة التقاضي الإلكتروني وتطبيق المحاكم الإلكترونية.

2-الوصول إلى قضاء بلا أوراق .

3- حوسبة القضاء وميكنة المحاكم.

4- الربط بين المحاكم المصرية على مستوي الجمهورية من خلال قاعدة بيانات مركزية .

5 إنشاء قاعدة بيانات ضحمة تضم جميع ملفات قضايا المحاكم المصرية على مستوى الجمهورية التي تم البت فيها .

6- سرعة إنجاز المعاملات وتحقيق العدالة الناجزة .

كما أن هناك مجموعة من الأهداف الفرعية الأخرى للأرشفة الإلكترونية بالنسبة للتقاضي الإلكتروني (الألفي، محمد محمد، 2006. ص16)

1- دعم القدرات المؤسسية لوزارة العدل وإدارة المحاكم عن طريق تدريب العاملين ،وتحديث نظم العمل في المحاكم، وذلك بالتحديث بالكامل بإدخال انظمة إدارة الدعوة الإلكترونية وتدريب العاملين على استعمالها مع اعادة هندسة الإجراءات، والدورة المستندية للقضية بغرض تبسيطها والاسراع بعملية الفصل في القضايا، وكذلك احكام الرقابة عن طريق تمكين التفتيش القضائي من الاطلاع على نسبة الفصل في القضايا بصورة يومية ومكثفة مع التعرف الفوري على أسباب البطء في التقاضي.
2- تطوير نظم الاطلاع على المعلومات القضائية والقانونية سواء فيما يتعلق بالقوانين او الاحكام الصادرة من المحاكم، خاصة المحكمة العليا عن طريق ادخال انظمة البحث الإلكتروني وتطوير قاعدة معلومات قضائية إلكترونية متكاملة وشاملة.
3- تقصير أمد التقاضي والتيسير على المتقاضين مما يؤدى في النهاية إلى دقة الاحكام وتطابقها مع صميم القانون في الغالب الأعم مع تحسين سبل الوصول إلى العدالة للمواطنين والفقراء والنساء.
4- زيادة الوعي القانوني والقضائي لدى العامة والنساء والطبقات الفقيرة ، عن طريق عمل الحلقات التعليمية والدورات التثقيفية لهم وتوزيع المطبوعات المحررة بلغة سهلة الفهم والتي تناسب كافة طبقات المجتمع.

5- دعم قدرات النساء والطبقات الفقيرة على الاستعانة بالنظام القضائي للدفاع عن حقوقهم عن طريق النظر في إيجاد نظام قضائي مناسب للمساعدة القضائية والتقليل، أو الإعفاء من الرسوم لهذه الطبقات المحتاجة.

8/6 مميزات الأرشفة الإلكترونية في المحاكم المصرية:

1 -تيسير الوقت والجهد على المتقاضين والقضاء.

2-سرعة الوصول إلى ملفات القضايا.

3-تسهيل عملية البحث على أوراق القضايا التي تم الحكم فيها.

4-الحفاظ على اصول ملفات القضايا من التلف والفقدان.

5-تقديم العديد من الخدمات الإلكترونية المتنوعة للمتقاضين من خلال المكتب الامامي.

9/6 إجراءات عملية الأرشفة الإلكترونية في المحاكم المصرية (الإبتدائية) (مقابلة شخصية مع مدير مركز المعلومات القضائي بمجمع محاكم سوهاج بتاريخ 24\2\2022)

تتم عملية الأرشفة الإلكترونية في المحاكم الإبتدائية على عدد من الخطوات تبعا لترتيب عملية التقديم للتقاضي والدورة المستندية للوثائق التي تتم في هذه المحاكم والتي يتم حصرها كما هو الجدول والخطوات الاتية :

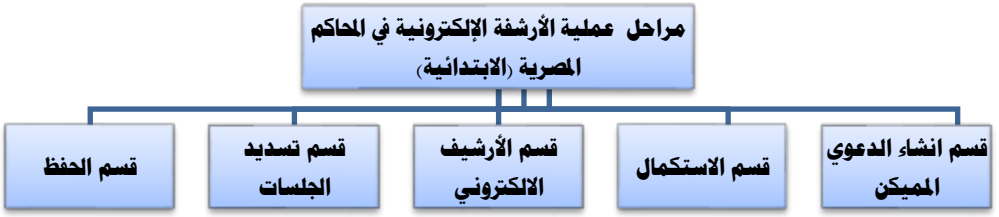

شكل رقم (1/2) إجراءات عملية الأرشفة الإلكترونية في المحاكم المصرية (الإبتدائية)

1- قسم إنشاء الدعوي المميكن:

يقوم هذا القسم بإدخال كافة بيانات الدعوي من مدعي وتحديد نوع الدعوي على الجهاز وفق تأشيره مسبقه من القلم المدني المختص بذلك، وبعد التأكد من صحة البيانات يتم الموافقة، فيقوم البرنامج بتحديد رقم الدعوي وتاريخ الدعوي الكتروني وفق عملية حسابية معقدة موضوعة على نظام المحكمة المستخدم يراعي فيها الإعلان ومدده وهل خارج البلاد أم داخلها، ثم إلى القسم التالي.

2- قسم الإستكمال :

يقوم هذا القسم باستكمال باقي البيانات من مدعي عليه وكتابة الطلبات المنصوص عليها في عريضة الدعوى، ثم إلى القسم التالي.

3- قسم الأرشيف الإلكتروني :

يقوم هذا القسم بتصوير كل مستندات الدعوي بالماسحات الضوئية وحفظها على وحدة تخزين خاصة بذلك حماية لها من التلف والضياع الذي كان يصاحب الحفظ الورقي لسهولة استدعاء اي ورقة لدعوي في ف اي مرحلة من مراحل التقاضي وما بعد التقاضي.

4- قسم تسديد الجلسات:

يقوم هذا القسم بتسديد قرارات الجلسات للدعوي ثم تذهب أوراق القضية إلى قسم الجدول وسكرتير المحكمة ويكون قسم تسديد الجلسات مباشر ومتابع لما تم في القضية وتسديد قرارات الاحكام حتي يتم الانتهاء من نظر الدعوي لتسجيله أول بأول وبعد الحكم تذهب أوراق القضية إلى قسم الحفظ لحفظ أوراق القضية ورقياً، اذن هناك حفظ تقليدي للوثائق بجانب الأرشيف الإلكتروني وقسم الحفظ، او الأرشيف التقليدي لأوراق القضية وهي المرحلة النهائية للقضية.

5- قسم الحفظ:

هو خاص بالحفظ الورقي للقضايا التي نظر فيها وتم اغلاقها وهو يكون المطاف النهائي للأوراق القضية و ويتم الاحتفاظ بها حوالى 15 عام بحفظ القضايا المدنية ثم تعدم وهو المكان الذي يقوم المحامي بأخذ صورة من الحكم منه.

10/6 إنعكاس عملية الأرشفة الإلكترونية على التقاضي في مصر:

من أهم الإيجابيات التي يمكن أن تنعكس على عملية التقاضي نتيجة أرشفة المحاكم في مصر هي حوسبة القضاء والتقاضي في مصر، وهو ما يعرف بعملية التحول في الإجراءات القضائية التي تعتمد على استخدام الوسائل الإلكترونية المستخدمة في قيد الدعوى.

1/10/6 حوسبة التقاضي والمحاكم الإلكترونية :

تعني حوسبة القضاء او التقاضي والتحول من الإجراءات القضائية المعتمدة كلياً على الورق إلى استخدام الوسائل الإلكترونية المستحدثة في قيد الدعوي، ومباشرة إجراءاتها وحفظ ملفاتها، والفصل فيها. (الغانم، عبد العزيز بن سعد، 2017.)

1/1/10/6 التقاضي الإلكتروني:

مصطلح التقاضي الإلكتروني هو مصطلح جديد ظهر حديثاً بأسلوب راقي ومتحضر انتجته العديد من الدول المتقدمة التي تعلمت كيف تستعمل سرعة وانجاز التكنولوجيا في تسهيل وتطوير الإجراءات القضائية. (العبيدي، عمر لطيف كريم ، 2017. ص512)

وظهر مصطلح التقاضي الإلكتروني في السبعينات من القرن الماضي يقابله التقاضي التقليدي، حيث يتفق التقاضي الإلكتروني مع التقاضي التقليدي في الموضوع وكذللك أطراف الدعوي فكلاهما يهدف إلى تمكين الشخص من رفع دعواه امام المحكمة المختصة قضائيا التي تنظر في النزاع وتصدر حكما بشأنه، لكنهما يختلفان في طريقة التنفيذ ،ففي إطار التقاضي الإلكتروني يتم التنفيذ عن طريق الوسيط الإلكتروني. (ليلي ، عصماني، 2016. ص 512)

ويعرف التقاضي الإلكتروني أيضاً بأنه: " توفير نظام معلومات كامل ومقنن متصل بشبكة الانترنت يمكن من خلاله للمحكمة المختصة من قضاة بنظر الدعوي ولأطراف الدعوى والنيابة العامة ،إجراء تصرفات ذات أثر قانوني يمكن اثبات صحته كوصول الدعوي وتسجيلها وايداعها والاطلاع عليها من خلال اشخاص معروفين بموجب تحويل لهم بهذه التصرفات".(العبيدي، عمر لطيف كريم ، 2017. ص220)

كما عرف بأنه: "عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونياً إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني حيث تم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول او الرفض وارسال اشعار إلى المتقاضي يحيطه علماً بما تم بشأن هذه المستندات". (ابراهيم، خالد ممدوح، 2010. ص 57)

وعرفة البعض بأنه: "نظام قضائي معلوماتي جديد تم بموجبة تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية بواسطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الانترنت وعبر البريد الإلكتروني، لغرض سرعة الفصل في الدعاوى وتسهيل إجراءاتها على التقاضي وتنفيذ الاحكام الكترونياً". منديل، أسعد فاضل. ص 281)

وهناك تعريف آخر هو سلطة لمجموعة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام، أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوي والفصل بها وتنفيذ الاحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين.(عباس، نصيف جاسم محمد ،2014.)

وعُرف أيضاً بأنه الحصول على صور الحماية القضائية عبر استخدام الوسائل الإلكترونية المساعدة للعنصر البشري، من خلال تقنية تضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية(عباس، نصيف جاسم محمد ،2014.).

ومما سبق نستخلص أن التقاضي الإلكتروني هو: "استخدام وسائل الإتصالات الحديثة في التقاضي والإستفادة من تكنولوجيا المعلومات، والإتصالات في تيسير التقاضي".ليلي، عصماني، 2016. ص 516)

وتعرف الباحثة التقاضي الإلكتروني بأنه تحويل كافة إجراءات التقاضي التقليدي إلى البيئة الإلكترونية باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وشبكة الانترنت في إدارة الدعوي الكترونيًا وعن بعد دون الحاجة للذهاب إلى المحكمة، ويستطيع القضاء والمحاميين من مباشرة قضياهم عن بعد من خلال موقع المحكمة او نظام معلوماتي معد مسبقًا .

1/1/1/10/6 خصائص التقاضي الإلكتروني:

يتفق التقاضي التقليدي مع التقاضي الإلكتروني في الموضوع وأطراف الدعوي فكلاهما يهدف إلى تمكين الشخص من رفع دعواه أمام المحكمة المختصة قضائيا التي تنظر في النزاع وتصدر حكمًا ولكنهما يختلفان في طريقة التنفيذ ففي إطار التقاضي الإلكتروني يتم التنفيذ عن طريق الوسيط الإلكتروني (ليلي ، عصماني.، 2016. ص 216)لذلك فهناك مجموعة من الخصائص التي يتميز بها التقاضي الإلكتروني وهي :

1- إحلال الوثائق الإلكترونية ومغادرة الوثائق الورقية :

حيث كافة المراسلات في التقاضي تكون الكترونيا والتي تعد السند القانوني الوحيد المتاح لأطراف النزاع في حالة نشوبه ويترتب على هذا الاحلال تخفيض التداول الورقي للدعاوي، في المحاكم وأيضاً قلة فقدانها وارتفاع مستوى أمن السجلات وسريتها في المحكمة .

2- إرسال المستندات والعرائض والوثائق عبر شبكة الاتصال:

وقد اصطلح على تسليم الوثائق الكترونيا عبر الانترنت او الاكسترانت (بالتسليم المعنوي) او (التنزيل عن بعد) ويقصد به نقل،أو استقبال وتنزيل احد البرامج او البيانات عبر الأنترنت الخاص للمستخدم، حيث يمكن نقل المستندات والملفات على الخط دون اللجوء إلى العالم الخارجي، لذلك فإن الأجهزة الإلكترونية كالفاكس أو التلكس لها دور قانونيا في تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني حيث تساعد القضاء في تجميع وتخزين وحفظ في الاعلانات والاخطارات وتبادل الوثائق الكترونيا بين الخصوم و محاميهم .

3- الوسيط الإلكتروني:

من أهم خصائص التقاضي الإلكتروني والذي يقوم بتنفيذ إجراءات التقاضي الإلكتروني عبر شبكة الانترنت او الاكسترانت، ويعتبر الحاسوب المتصل بهذه الشبكة هو الوسيط بين طرفي التقاضي والذي يتم بواسطة التعبير عن الإدارة الإلكترونية، حيث يمكن ان يكون معاونا قضائيا والذي يقوم بتجميع وتخزين وحفظ الملفات الإلكترونية والقيام بالإعلانات والإخطارات والاستماع لأقوال الشهود،أو استجواب الخصوم وسماع اقوالهم أو في تبادل المذكرات بين الخصوم، أو محاميهما ويكون بديلا عن القضاء في القضايا المالية البحتةأو البنكية ،أو قضايا النفقا ت ،أو الإرث أو الوصايا أو الوقف ،أو الضرائب، أو الجمارك.

4- سرعة تنفيذ إجراءات التقاضي:

بحيث تتم تنفيذ إجراءات التقاضي عبر شبكة الاتصال دون الحاجة إلى إنتقال أطراف الدعوى أو محاميهم إلى المحكمة المختصة والذي يساهم في اختصار الوقت والتقليل من الازدحام وتقليل النفقات وجودة الخدمة المقدمة لأطراف الدعوى.

5- حلول وسائل الدفع الإلكتروني محل الدفع النقدي العادي:

ففي الآونة الاخيرة نجد أن وسائل الدفع الإلكتروني قد حلت محل وسائل الدفع التقليدي انسجاما مع تطور التكنولوجيا الحديثة التي انتجت تلك الوسائل كبطاقات الاعتماد (الفيزا كارت -الماستر كارد) والتي من خلالها يتم دفع وسداد المصاريف القضائية من رسوم أوو مصاريف الدعوى.

6-إثبات إجراءات التقاضي الإلكترونية:

إن إثبات إجراءات التقاضي الإلكترونية في المعاملات التقليدية لا تعد الكتابة دليلاً كاملاً للأثبات إلا إذا كانت موقعة بتوقيع يدوي حي أما في التقاضي الإلكتروني فيتم اثباته عبر التوقيع الإلكتروني، فالمستند الإلكتروني هو المرجع للوقوف على ما اتفق عليه طرفي النزاع وتحديد التزاماتهم (العبيدي، عم لطيف كريم ، 201. ص514)[1] وتري الباحثة أن التقاضي الإلكتروني يختلف عن التقاضي التقليدي في العديد من العناصر يمكن دمجها في العناصر الاتية: وهي:

1-شكل الوثائق المتداولة.

2-طريقة تداول المستندات والوثائق.

3-سرعة التنفيذ.

4- وسيلة الدفع.

5-الوسيط الإلكتروني.

6- التوقيع الإلكتروني.

<u>ماهية التوقيع الإلكتروني</u> :

وتري الباحثة إن التوقيع الإلكتروني أهم ما يميز التقاضي الإلكتروني لذلك سوف أتناوله بشئ من التفصيل ومعرفة مدي أهميته بالنسبة للأرشفة الإلكترونية وحوسبة القضاء . و يعتبر

التوقيع (signature) شرطا مهما لتوثيق أي مستند سواء في المراسلات العادية والإلكترونية على اختلاف أنواعها ووسائطها في داخل المؤسسة، أو في المراسلات التي تتم بين المؤسسات المختلفة في ذات الدولة أو خارجها. ومع تطور الوسيط الإلكتروني وظهور النظام الإداري الإلكتروني، أو ما يسمى بالحكومة الإلكترونية ظهرت الحاجة إلى طريقة لتصديق الوثائق التي يتم تبادلها إلكترونيا وإضفاء الصفة القانونية عليها ومن ثم أرشفتها إلكترونيا، فظهر ما يسمى بالتوقيع الإلكتروني والقصد من ابتكار التوقيع الإلكتروني هو إعطاء الوثائق الإلكترونية الحكومية وغير الحكومية المصداقية التي لا بد منها لتسيير العمل الحكومي والخاص وإضفاء الصبغة القانونية على التعاملات والمراسلات التي تتم آليا وتعريف شخصية المتعامل معه وتأكيد هويته لتفادي الاحتيال في التعاملات القانونية والتجارية. (الجابري، سيف بن عبد الله ،2006.ص 3)

مفهوم التوقيع الإلكتروني : عرف بأنه مجموعة من الإجراءات أو الوسائل التقنية التي يتيح استخدامها عن طريق الرموز أو الأرقام أو الشفرات لإخراج علامة مميزة لصاحب الرسالة المنقولة الكترونياً، وعرفه البعض ايضا بأنه ملف رقمي صغير يصدر عن احدي الهيئات المتخصصة والمستقلة والمعترف بها من طرف الحكومة تماما. وعرفته لجنة الأمم المتحدة بأنه عبارة عن مجموعة أرقام تمثل توقيعًا علي رسالة معينة، يحقق تعيين الشخص الموقع الذي يلتزم بما ورد بمحتوي المحرر. (عجابي، الياس، 2009. ص256)

<u>الأسس التي لا بد من تو افرها في التوقيع الإلكتروني</u>:

1. قبول التوقيع الإلكتروني واعتماده في قضايا التوثيق بالدرجة نفسها التي يعتمد بها التوقيع الاعتيادي على سبيل المثال في المحاكم المدنية والتجارية وغيرها حتى يطمئن مستخدم هذا النوع من التوقيع ويضمن حقوقهم.
2. سلامة الوثيقة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني من الاقتباس وإعادة الاستخدام.
4. تصديق الوثيقة وإضفاء الطابع الرسمي عليها من خلال إمضائها إلكترونيا.

وحتي يكون للتوقيع الإلكتروني حجيته القانونية يجب أن:

1. يكون ملكا لشخص معين يمكن تعريفه والرجوع إليه.

2. يكون المالك متفردا بهذا التوقيع وخاصا به. الجابري، سيف بن عبد الله ،2006.ص (6

3. لا بد من الصفة التشريعية للتوقيع الإلكتروني واعتراف القانون به.

<u>ايجابيات استخدام التوقيع الإلكتروني</u>: في نطاق استخدامه في اعتماد الوثيقة الإلكترونية

1. تقليل أو إلغاء الحاجة إلى طباعة الوثيقة لتوقيعها.

.2. توفير استخدام الورق وتوفير الجهد والوقت والمكان لتخزين الوثائق الورقية وإدارتها.
3.تحسين وتطوير عملية البحث والوصول إلى الوثيقة من أي مكان وفي أي وقت.

4. توفير استخدام البريد العادي والفاكس والوسائط الأخرى المعتادة لتوصيل الوثائق الورقية واستخدام الوسائط الإلكترونية.

5. زيادة وتطوير أمان وصول الوثيقة واختصار الوقت عن طريق البريد الإلكتروني الذي هو أقل تكلفة وأكثر أمنا.

6. ضمان سرية الوثيقة بشكل أفضل من الوثائق الورقية سواء داخل المؤسسة، أو أثناء التداول.

.7 تسهيل عملية أرشفة الوثائق الإلكترونية مباشرة بعد إنشائها وتوقيعها إلكترونيا دون الحاجة إلى وسيط ورقي ملموس. الجابري، سيف بن عبد الله ،2006.ص 9)

<u>التوقيع الإلكتروني في حفظ وأرشفة الوثيقة الإلكترونية</u>:

لكي تتمتع الوثيقة الإلكترونية بالحجية القانونية، لابد من توقيعها إلكترونيا وذلك لكي يضمن لها المصداقية القانونية والتي عادة ما تلازم الوثيقة ما لم يطرأ عليها التزوير والتحريف. والتوقيع الإلكتروني بمثابة صمام أمان للوثيقة الإلكترونية حيث يحول دون تزويرها ويحفظ وحدتها من التجزئة والإضافة، من خلال التشفير الرقمي للوثيقة الموقعة. كما تقوم قواعد الأرشيف الرقمية بختم الوثيقة الرقمية بختم خاص توقيع إلكتروني - بمجرد ضم الوثيقة إلى الأرشيف. هذا التوقيع الأرشيفي الجديد يحقق الآتي:

- يحتوي على بيانات الوثيقة وتاريخ ضمها إلى الأرشيف.
- يضمن تسجيل الوثيقة في كشاف القاعدة الأرشيفية.

- يحافظ على الوثيقة من الضياع والحذف.
- يحدد خصوصية الوثيقة ودرجة سريتها.

لقد قدم التوقيع الإلكتروني حلًا أمثل مكن من أرشفة الوثيقة الإلكترونية في حيزها الافتراضي دون الحاجة إلى طباعتها لغرض التوقيع، هذا بالإضافة إلى ما تقدم من سهولة التبادل والاسترجاع. الجابري، سيف بن عبد الله ،2006.ص 9)

في ظل الأرشفة الإلكترونية وحوسبة القضاء اصبح للتوقيع الإلكتروني اهمية بالغة تتضاهي اهمية التوقيع التقليدي، وقد تفوق اهمية التوقيع الإلكتروني التوقيع التقليدي في المستقبل نظرا للتحول الرقمي الذي نعيش فيه ،فكلما اتجهنا نحو التطور والميكنة كلما زاد اهمية التوقيع الإلكتروني

2/1/1/10/6 عناصر التقاضي الإلكتروني:

شكل رقم (2/2) عناصر التقاضي الإلكتروني

1- قضاة المعلومات:

وهم مجموعة من القضاة يباشرون المحاكمات الإلكترونية في إطار نظام قضائي يصطلح عليه (دائرة المعلوماتية القضائية)، حيث يعمل القاضي بواسطة موظفين مختصين في هذا المجال يطلق عليهم (كتبة المواقع الإلكترونية) بتحضير أطراف النزاع او وكلائهم ومباشرة النظر في الدعوي، فيدون القاضي الإجراءات القضائية المتبعة ضمن ملف الدعوي الإلكترونية من تنصيب، تأجيل، طرح وثائق ثم يعمل على مباشرة المحاكمة التي تنظم بموجب برنامج حاسوبي بالصوت والصورة، ويقوم القاضي بالاستماع لأقوال الأطراف ومرافعاتهم وتصور هذه العملية فتنقل إلى جزئية علنية المحاكمة الإلكترونية، كما يتم تدوينها تقنيا،وضمن هذا النظام المعلوماتي يقوم القاضي بإدارة الجلسة واصدار الحكم في القضية.

2- كتبة المواقع الإلكترونية:

وهم كتاب الضبط ويتوجب أن يخضعوا لدورات مكثفة في البرمجيات ونظم الإدارة الإلكترونية وتصميم المواقع ومن مهامهم:

أ. تسجيل الدعاوى.
ب. تجهيز جدول مواعيد الجلسات.
ج. استيفاء رسوم الدعوى إلكترونياً.
د. متابعة الدعاوي وعرض الجلسات والاتصال بالأطراف كما يشمل اختصاص هؤلاء الكتبة التأكد من صفة الحاضرين قبل ادخالهم إلى موقع القاضي.

3- المبرمجون وإدارة الموقع:

تعمل هذه الفئة بمتابعة الإجراءات من أقسام مجاورة لتعالج كل عطل أو خطأ حال حدوثة، وتقوم بحماية النظام من الفيروسات والمخربين ومساعدة الكتبة بعملهم التقني، اما عن المحامين يتوجب عليهم الحصول على دورات مكثفة في علوم الحاسوب ونظم الاتصال وكذا تصميم المواقع الإلكترونية ويفترض عليهم تجهيز مكاتبهم بأحدث الاجهزة والمعدات الحاسوبية التي ستمكنهم من الحضور ودعوة الشهود وتحضيرهم لأداء الشهادة وهذا يمثل نوعا حديثا من أنواع الممارسة المهنية للمحاماة. (ليلي، عصماني، 2016. ص220)

2/1/10/6 المحكمة الإلكترونية:

تقوم فكرة المحكمة الإلكترونية على ربط الاجهزة والدوائر القضائية كلها ضمن دائرة إلكترونية واحدة، وهذا يستلزم حوسبة عمل كل دائرة قضائية، وربطها معا لتؤدي عملها عبر الوسائل الإلكترونية، وتقوم قواعد البيانات مقام الملفات والوثائق الورقية، على نحو يتيح سرعة الوصول إلى المعلومات وسرعة استرجاعها وحفظها والربط. (الغانم، عبد العزيز بن سعد،2017. ص 36)

إن مصطلح المحكمة الإلكترونية يعد من المصطلحات والمفاهيم الحديثة حيث أنه لم يظهر إلا من سنوات قليلة بعد انتشار مصطلح الحكومة الإلكترونية اذا كان مصطلح المحكمة الإلكترونية يعني بالخدمات الحكومية كافة فإن مصطلح المحكمة الإلكترونية يختص بخدمات المحاكم فقط (الألفي ، محمحد محمد ،2007. ص9)، اذن فالمحكمة الإلكترونية تعد جزءً من الحكومة الإلكترونية وأحد تطبيقات الحكومة الإلكترونية.

1/2/1/10/6 مفهوم المحكمة الإلكترونية:

عبارة عن حيز تقني معلوماتي ثنائي (أي بين شبكة الربط الدولية وبين مبنى المحكمة) والمحكمة الإلكترونية تعكس الظهور المكاني للمحاكم والمجالس القضائية ومن خلالها يعمل كاتب الضبط على تسجيل القضايا ومتابعة الإجراءات القضائية، كما يباشر القضاة نظر الدعاوي والفصل فيها بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية الكترونياً. ليلي ، عصماني .ص 218)

كما تعرف المحكمة الإلكترونية على انها: "تنظيم تقني معلوماتي تفاعلي مؤمن على الشبكة العالمية، ويتيح للمتقاضين تحريك دعواهم وتقديم البيانات والاطلاع على مجريات الجلسات، وللقضاء واعوانهم النظر في الدعاوي وتدوينها وحفظها والفصل فيها ،عبر الوسائل الحديثة"[)] (الغانم، عبد العزيز بن سعد، 2017. ص 171) ، أو حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود، يسمح ببرمجة الدعوى الإلكترونية، ويتألف من شبكة الربط الدولية إضافة إلى مبنى المحكمة، بحيث يتيح الظهور المكاني الإلكتروني لوحدات قضائية وإدارية، ويباشر من خلاله مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعاوى، والفصل فيها، بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية مع اعتماد آليات تقنية فائقة الحداثة لتدوين الإجراءات القضائية، وحفظ وتداول ملفات الدعاوي. (أوتاني، صفاء، 2012)

2/2/1/10/6 ملامح نظام الميكنة في المحاكم الإبتدائية (ابو شنب، حنان طلعت ابراهيم، ص211:213)

يتضمن نظام المكننة في المحاكم الإبتدائية على عدد من النظم الفرعية وهي مبينه في الشكل التالي:

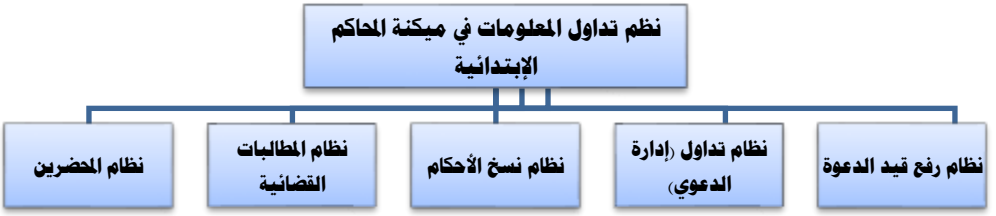

شكل رقم (2/3) نظم تداول المعلومات في ميكنة المحاكم الإبتدائية

أ) <u>نظام رفع قيد الدعوة:</u>

في السابق كان يمر المتقاضي يمر على ما يقرب من خمسة مكاتب ،لكي يرفع دعواها القضائية ويقيدها.

1- تبدأ بمكتب رئيس القلم، الذي يقدر الرسوم المطلوبة.

2- ثم تُرسل الأوراق إلى مكتب مراجعة الرسوم.

3- ثم يعود المتقاضي إلى مكتب رئيس القلم، ويطلب منه التوجه إلى الجدول لتحديد موعد الجلسة.

4- ثم التوجه بالأوراق الى مكتب المُحضرين.

لأن نظام الميكنة يمكن أن يختصر كل الخطوات، في الشباك الامامي فيقدم المتقاضي صحيفة الدعوة ومستنداتها ليتم فحصها وفرزها، وتحديد ما اذا كانت كاملة ام لا، وتصنيف الدعوي سواء كانت مدنية، جنائية، احوال شخصية الخ وطبقاً لنوع الدعوي يتم تحديد قيمة الرسوم بطريقة آلية، ثم يثم تصوير المستندات فمن خلال الحاسب الآلي الموجود امام المحصل ويتم تقدير قيمة الرسوم المطلوب سدادها، ليصدر للمتقاضي ايصال مدون به:

- تاريخ إصدار الدعوى.
- اسم المحكمة.
- رقم القضية.
- نوع القضية.
- الدائرة المختصة بنظر في الدعوى التاريخ كاملاً.
- الوقت.
- اسم المحصل.
- إجمالي الرسوم.
- إيداع الرسوم الخزينة.

ب) نظام تداول (إدارة الدعوى):

في نظام تداول الدعوي ،يكون لدي كل امين سر حاسب إلى، يسجل من خلاله قرارات المحكمة، بناء على ما دار في الجلسة من تأجيل، اعلان، ندب خبير الخ أولاً بأول، وتودع هذه البيانات في ملف الدعوي وفي نفس الوقت يكون امام رئيس الدائرة – القاضي – جهاز حاسب إلى، يراجع من خلاله ما تم تدوينه من تأجيلات، اعلانات او يتعلق بالقضايا المنظورة، لمنع حدوث اية تلاعبات، كما يمكن للقاضي ان يستعرض كل دعاوى دائرته، من حيث اعدادها، مواعيد جلساتها، الدعاوى المتداولة، وكل ما يخص دائرته.

ج) نظام نسخ الأحكام:

في هذا النظام يتم نسح الأحكام على الحاسب الآلي، لتلحق بملف الدعوى كل البيانات المتعلقة بها، وتتم أرشفة جميع أوراق القضية.

د) نظام المطالبات القضائية:

يتعلق هذا النظام بالمديونية المستحقة على المدعي لوزارة العدل، لبيان ما تم بشأن تحصيل الرسوم، التي يتولها قلم المطالبات القضائية - الذي كان يعتمد على المحضرين - حيث يقوم النظام بحصر جميع المطالبات القضائية من الداخل ومتابعة إجراءات التنفيذ من خلال كبير المحضرين، ورئيس المحكمة.

وفي مرحلة تالية من تطبيق هذا النظام، سيتم ربطة بإدارات المطالبات بوزارة العدل، بحيث يمكن للوزارة متابعة إجراءات المطالبات في محافظات مصر، ومعرفة نسب التحصيل.

هـ) نظام المحضرين:

يختص هذا النظام بمتابعة المحضرين، من حيث استلامهم أوراق القضايا المختلفة واسناد إجراءاتها إليهم، ومن ثم فإن هذا النظام يتضمن عناصر بيانات:

- اسم المحضر.
- تاريخ استلام أوراق كل قضية.
- تاريخ اتخاذ الإجراء، وما تم بشأنه...إلخ.

3/2/1/10/6 خصائص المحكمة الإلكترونية(الغانم، عبد العزيز بن سعد، 2017، ص65)

1- استمرار وجود الموقع على الشبكة ،وتقديمه الخدمات الإلكترونية خلال 24 ساعة.

2- سهولة الوصول إلى الموقع باستخدام المقاييس المتفق عليها عالمياً.

3- سهولة استخدام الموقع وتصفحه.

4- توفير الحماية الامنية للموقع من التدمير والاختراق.

4/2/1/10/6 مميزات المحكمة الإلكترونية(الغانم، عبد العزيز بن سعد ، 2017. ص55):

1- تبسيط إجراءات التقاضي، ورفع الحرج عن كثير من الضعاف والنساء وكبار السن قد يواجهون الكثير من المصاعب في الحضور لمقر التقاضي ومواجهة القضاة والخصوم.

2- الاسهام في الرقابة والتفتيش القضائي وتطوير المحاكم.

3- تحسين بيئة العمل الخاصة بالعاملين في المحكمة.

4- المحافظة على امن المعلومات وسريتها.

تفيد ارشفة القضايا وتصنيفها في تنوير القاضي بالسوابق القضائية والتسبيب المناسب لها، ما يسهم في سرعة اصدار الأحكام وتسبيبها، وعدم وجود تفاوت كبير في الأحكام التي تصدر في القضايا المتشابهة.

5/2/1/10/6 مراحل إنشاء المحكمة الإلكترونية (اوتالي، صفاء، 2012. ص 201):

تمر بثلاث مراحل او خطوات وهي:

شكل رقم (2/4) مراحل إنشاء المحكمة الألكترونية

1- مرحلة نشر المعلومات القضائية لأكبر عدد من المستفيدين منها:

يجري هذا النشر عبر الانترنت الذى يعد اهم وارخص وسائط النشر المتاحة واكثرها، حيث تنشأ مواقع ذات واجهات بسيطة في الدوائر القضائية المختلفة في كل محافظة، ويتم من خلال تلك المواقع الولوج السريع إلى المعلومات المفيدة للمتقاضين، ووكلائهم، والمستفيدين من الاعمال القضائية المختلفة (كالتسجيل العقاري) دون الحاجة إلى التنقل او السفر للوصول إليها والانتظار فيها.

2- مرحلة التفاعل مع المتقاضين ووكلائهم:

الغاية الأهم في هذه المرحلة توسيع نطاق المشاركة من المتقاضين ووكلائهم ،وضمان تفاعلهم مع الخدمات التي تقدمها الإدارات القضائية والمحاكم عبر الانترنت، ولابد في هذه المرحلة من السعي لتبسيط إجراءات العمل، وتقليل النماذج والاقتصار على طلب المعلومات الضرورية للعمل القضائي، والاهتمام برأي زوار المواقع من الأشخاص العاديين، والمحاميين، للتحقق من أن تلك المعلومات، والنماذج القضائية المنشورة في المواقع القضائية هي قيد الاستخدام، وتلقي قبولاً لدى العاملين في الحقل القضائي والمتقاضين والمحاميين.

3- مرحلة التطبيق الكامل للمحكمة الإلكترونية:

في هذه المرحلة تجري المعاملات القضائية مباشرة على الشبكة العنكبوتية، وكتطبيق لهذه المراحل يمكن إنشاء موقع انترنت خاص بالمحاكم، حيث تتم أتمته المعلومات في هذه المحاكم، ودواوينها، وأرشفة مستودعاتها، وتحميلها على شبكة الانترنت بواسطة برامج إلكترونية خاصة، ويمكن إنشاء نوافذ في هذا الموقع تضم معلومات عن درجات التقاضي، وخدمات المحاميين، ومواعيد الجلسات مفهرسة حسب المحاكم المختلفة، والدعاوى المستعجلة، وملفات التنفيذ، وتسجيل الدعاوى وخدمات الخبراء ومن خلال الاتصال بهذا الموقع وزيارته يمكن تصفح المعلومات التي تهم المتقاضين ومحاميهم، ويمكن بالبريد الإلكتروني تلقي المعلومات والوثائق المسموح بانتقالها الكترونياً وإرسالها.

ونجد تشابه كبير بين خطوات إنشاء الحكومة الإلكترونية وخطوات إنشاء المحاكم الإلكترونية على إعتبار أن المحاكم الإلكترونية احد تطبيقات الحكومة الإلكترونية.

2/10/6 علاقة التقاضي الإلكتروني والمحكمة الإلكترونية :

بعد أن تعرفنا على كلاً من التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية هناك سؤال لابد من الإجابة عليه وهو ما علاقة المحاكم الإلكترونية بالتقاضي الإلكتروني، ومما سبق نستطيع أن نستنتج أن المحاكم الإلكترونية تعبر عن الحيز المكاني للتقاضي الإلكتروني فلابد من وجود المحاكم الإلكترونية، لأن التقاضي الإلكتروني يعتمد على وجود المحاكم الإلكترونية وإعتماد المحاكم على الاجهزة الحديثة ووجود موقع متاح 24 ساعة.

هناك من يرى أن مصطلح التقاضي الإلكتروني يشمل بمفهومه المحاكم الإلكترونية حيث يعرف التقاضي الإلكتروني بأنه هو سلطة لمجموعة من القضاة النظامين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام او انظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوي والفصل بها وتنفيذ الاحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين الخ فيجعل بين التقاضي الإلكتروني والمحكمة الإلكترونية عموماً وخصوصاً.

في حين قصر جانب من الفقه التقاضي الإلكتروني على حوسبة الإجراءات القضائية فقط، بمعنى تحويل الإجراءات التقليدية المتعلقة برفع الدعوى وتقيدها إلى إجراءات إلكترونية ،حيث تتم الحوسبة في الإجراءات من دون الموضوع ، وقد اشار إلى هذا المعنى ابراهيم حيث عرفة بأنه عملية نقل مستندات التقاضي الكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني حيث تم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وإرسال اشعار إلى المتقاضي يفيده علماً بما تم بشأن هذه المستندات الخ.

وتذهب الباحثة إلى الرأي الثاني بقصر تعريف التقاضي الإلكتروني على إجراءات تقيد الدعوى هو التعريف الصحيح هو المعمول به حالياً في معظم بلدان العالم التي تحولت من التقاضي التقليدي إلى التقاضي الإلكتروني لان تطبيق المحكمة الإلكترونية بصورتها الكاملة، التي تنطوي على حوسبة جميع إجراءات التقاضي، واتخاذ الانترنت وسيلة رئيسية فيها، بدءا من تقديم الدعاوى والترافع في المحكمة إصدار الأحكام والقرارات عليها، لا يزال من التطبيقات القليلة جدا في العالم اليوم.(الغانم، عبد العزيز، 2017. ص 36:39)

وتتفق الباحثة مع هذا الراي أيضاً وهو قصر تعريف التقاضي الإلكتروني على حوسبة جميع إجراءات تقيد الدعوي لأن ذلك هو المعمول به في المحاكم المصرية.

11/6 أهم مشروعات ارشفة المحاكم المصرية:

وفقا لقانون السلطة القضائية المصري تتكون المحاكم العادية من أربع درجات محكمة النقض ثم محاكم الاستئناف ثم المحاكم الإبتدائية ثم المحاكم الجزئية، حيث انه يوجد 37

محكمة ابتدائية و8 محاكم استئناف و8 محاكم اقتصادية ومحكمة نقض واحدة على مستوي الجمهورية .

تمثلت ميكنة المحاكم والتحول نحو التقاضي الإلكتروني وتحقيق منظومة التقاضي الإلكتروني من خلال مجموعة من المشروعات التي قامت بها وزارة العدل ونفذتها بالتعاون مع بعض الوزارات لتنفيذ هذه المشروعات حيث احتلت القاهرة المرتبة الاولي لمنطقة الشرق الاوسط وافريقيا في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات والتعهيد والخدمات العابرة للحدود، واحتلت المركز 15 على مستوي العالم في مؤشر مواقع الخدمات العالمية الصادر عن مؤسسة كيرني الاستشارية العالمية لعام 2021.(www.mcit.gov.eg) ، تاريخ الإطلاع 22|1|2023)

1/11/6 أهداف مشاريع ميكنة المحاكم المصرية:

1- بناء منظومة تقاضي موحدة بما يسهم في رفع كفاءة النظام

2- تحقيق التحول الرقمي في القضاء المصري

3- تيسير الإجراءات على المواطنين والمحامين وأطراف النزاع https:\\mog.gov.eg تاريخ الإطلاع ، 23\1\2023)

4- تحقيق منظومة الحكومة الإلكترونية

5- سرعة الحصول على المعلومات وتحقيق منظومة التقاضي الإلكتروني

6- القضاء على الفساد والمحسوبية في الإجراءات القضائية والتغلب على بطء الإجراءات التقليدية

2/11/6 مشاريع ميكنة المحاكم المصرية:

1) برنامج تطوير الخدمات الحكومية بوزارة العدل ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري: ويشمل مجموعة من المشروعات منها:

أ) مشروع فرض و انقاذ القانون:

<u>هدف المشروع:</u>

تحقيق سرعة وفاعلية الحسم القضائي بجانب تحقيق العدالة الناجزة.

وصف المشروع:

1- إنشاء قاعدة بيانات قومية للأحكام القضائية.

2- توثيق دورات عمل إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام.

3- إنشاء نظم معلومات لإدارة الدعاوي والإجراءات الإدارية داخل الجهات المشاركة في المشروع.

4- تقديم خدمات المحاكم \النيابات بمختلف دراجاتها عبر بوابة الحكومة المصرية.

5- إنشاء نظام أرشيف الكتروني لوثائق القضايا المختلفة.

6- تطوير إنشائي وبيئي واداري وبشري على مستوي جميع الجهات.

انجازات المشروع:

- ميكنة 71 قسم شرطة (القاهرة/الجيزة/الإسماعيلية/بورسعيد/السويس/مطروح/الإسكندرية).
- ميكنة255نيابة(القاهرة/الإسكندرية/الإسماعيلية/السويس/بورسعيد/مطروح/البحيرة/الشرقية/الدقهلية/شمال سيناء/جنوب سيناء/الفيوم/بني سويف/قنا/الأقصر/اسوان /البحر الأحمر/الجيزة).
- ميكنة 58 محكمة (القاهرة/ الإسكندرية/ الإسماعيلية/ السويس/ بورسعيد/ مطروح).
- ميكنة 19 مكتب طب شرعي.

ب) ميكنة مكاتب الشهر العقاري:

هدف المشروع:

رفع مستوى الخدمات المقدمة من مصلحة الشهر العقاري مما يحافظ على الملكيات والحقوق ويوثقها ويشجع بيئة الاستثمار.

وصف المشروع:

ميكنة دورات العمل الداخلية بمكاتب الشهر العقاري وإتاحة الخدمات للمواطنين من خلال منافذ مختلفة للخدمة وتطوير إجراءات تسجيل الملكية وتكوين قاعدة بيانات مركزية بالمحررات والمشهرات والملكيات.

إنجاز المشروع:

- ميكنة 28 مكتب شهر عقاري.
- إعادة تطوير 5 مكاتب شهر عقاري.
- إتاحة 2 خدمة على البوابة والمحمول.

ج) ميكنة وحدات ونيابات المرور:

وصف المشروع:

تطوير نظم وحدات ونيابات المرور وتنفيذ أنظمة معلوماتية متخصصة لإدارة البيانات والمعلومات الخاصة بجميع الخدمات المرورية المقدمة للمواطنين فتح التوفير الجهد والوقت والمال للمواطنين بناء قواعد بيانات قومية بالمعايير القياسية وإدراجها ضمن قواعد بيانات قطاعات الدولة من خلال شبكة الربط الحكومي مما يساعد متخذي القرار في السياسات التي تتخذها الدولة في مجال الاقتصاد.

انجاز المشروع

- ميكنة 175 وحدة مرور.
- ميكنة 229 نيابة مرور.
- ميكنة 11 منفذ جمركي.
- إتاحة 3 خدمات لنيابات المرور على البوابة والمحمول.

إنشاء قاعدة بيانات موحدة لأنظمة المرور في 50 وحدة مرورية.(www.mcit.gov.eg ، تاريخ الإطلاع 25|5|2019)

د) مشروع الأرشيف الإلكتروني

(www.youm7..com بتاريخ 2023/1/12.)

لال مشاركتها في معرض القاهرة الدولي للتكنولوجيا ،الذي اقيم خلال الفترة من 22_25نوفمبر بمركز مصر للمعارض الدولية بالقاهرة الجديدة مشروع الأرشيف الإلكتروني

أهداف المشروع :

1- حفظ الوثائق من التلف والعبث والفقد لمدد طويلة بأقل تكلفة.
2- اتاحة اجراء عمليات استرجاع الوثائق.
3- سرعة تحديث المعلومات والملفات.
4- رفع مستوي سرية نظم الحفظ.
5- تقديم خدمات افضل للتيسير على المواطنين.
6- جرت وقائع إطلاق الفاعلية داخل ديوان عام وزارة العدل يوم الاثنين الموافق 2022/6/20، ويهدف مشروع تطوير المحاكم الاقتصادية إلى تحسين آليات إنهاء النزاعات التجارية، وزيادة ثقة المستثمرين، من خلال دعم جهود الوزارة لميكنة الإجراءات داخل المحاكم الاقتصادية، وتدريب العاملين بها، وتبسيط إجراءاتها، وحفظ وثائقها ووضع خطة لرقمنه المحاكم الاقتصادية في كل محافظات الجمهورية.
7- الحد من الفساد الإداري ،وتيسير وصول المواطنين لحقوقهم.

يشمل المشروع جميع المحاكم الاقتصادية على مستوي الجمهورية وعددها ثماني محاكم بالإضافة إلى محكمة جنوب القاهرة الإبتدائية بإجمالي 110 الف قضية بواقع 8 مليون ورقة .

هـ) تطوير المحاكم الاقتصادية (موقع بوابة وزارة العدل بتاريخ 222|1|2023):

مشروع تطوير المحاكم الاقتصادية بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) تنفيذاً لاتفاقية الحوكمة الاقتصادية الشاملة المبرمة بين وزارة التعاون الدولي كممثل عن الحكومة المصرية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كممثل عن الحكومة الأمريكية. جرت وقائع

إطلاق الفاعلية داخل ديوان عام وزارة العدل اليوم الاثنين الموافق 2022/6/20، ويهدف مشروع إلى:

1- تطوير المحاكم الاقتصادية.
2- تحسين آليات إنهاء النزاعات التجارية.
3- زيادة ثقة المستثمرين، من خلال دعم جهود الوزارة لميكنة الإجراءات داخل المحاكم الاقتصادية، وتدريب العاملين بها، وتبسيط إجراءاتها وحفظ وثائقها.
4- وضع خطة لرقمنه المحاكم الاقتصادية في كل محافظات الجمهورية.
5- اطلاق منصة التقاضي الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية بتاريخ 2021/12/7 بالتعاون بين وزارة العدل ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

هدف المنصة:

1-ستسهم في انجاز إجراءات التقاضي امام المحاكم الاقتصادية.

2-التيسير على المتعاملين والتخفيف عنهم من عبئ الحضور إلى المحاكم.

3-توفير الوقت والجهد لأطراف عملية التقاضي والحد من التداول الورقي.

4-التسهيل على اصحاب الشركات والمتقاضين من اصحاب الشركات خارج مصر.

5-الهدف الاساسي هو تحقيق التوجه الاستراتيجي للدولة للحاق بركب التطور من خلال تبني التكنولوجيا الرقمية في تقديم الخدمات للتيسير على المواطنين(www.youm7.com تاريخ الإطلاع، 22\1\2-23)

هـ) مشروعات عدالة مصر الرقمية:

أ-مشروعات العدالة الرقمية التي أنجازتها وزارة العدل و قدمتها في معرض القاهرة للتكنولوجيا بتوجيه من المستشار عمر مروان وزير العدل، خلال الفترة من 19الي 22 نوفمبر 2023م تمثلت في: مشروعات العدالة الرقمية التي أنجازتها وزارة العدل و قدمتها في معرض القاهرة للتكنولوجيا بتوجيه من المستشار عمر مروان وزير العدل، خلال الفترة من 19الي 22 نوفمبر 2023م تمثلت في:

1- مشروع إصدار محررات الوزارة عن بعد وكذلك توكيلات الشهر العقاري .يعتمد ذلك البرنامج الذي طبق منذ عام 2021م باستخدام وحدة ذكية تعتمد علي تطبيقات الذكاء الصناعي في استخراج محررات وزارة العدل عن بعد نحو يمكن المواطنين من الحصول عليها، بمختلف أنواعها من خلال الوحدات الذكية ،والمستهدف من ذلك المشروع هو تطبيقه بكافة المحافظات والمدن والمراكز فضلا عن جميع القري التابعة لمبادرة حياة كريمة ، وتم تطوير المشروع عام 2023م بإضافة استصدار توكيلات الشهر العقاري من خلال الوحدة الذكية المعدة لذلك،ومن المنتظر أ، تقوم وزارة العدل خلال الفترة القادمة بنشر تلك الوحدات الذكية خارج مصر لخدمة أبناء الجاليات المصرية، كما ينتظر بداية من العام المقبل استحداث تطبيق إدار محررات نيابة الأسرة من خلال تلك الوحدة الذكية للحصول علي مستخرجات من وثائق الزواج، والطلاق واعلام الوراثة .

2- .مشروع حقيبة التوثيق المتنقلة : وهي عبارة عن حقيبة مجهزة بأحدث المعدات التقنية ،والتي تعد بمثابة فرع توثيق متنقل يقوم الموثق باستخدامها في حالات التنقل الخارجية ،ويتم حجز تلك الخدمة من خلال الرقم الساخن 15999.

3- مشروع تحويل الكلام الشفوي إلى محرر مقرءو: بدأت المرحلة التجريبية لهذا المشروع منذ سبتمبر 2021من خلال ميكنة محاضر الجلسات ،باستخدام الذكاء الاصطناعي القائم علي تحويل ما يدور بالجلسات من مرافعات شفوية، واستجواب المتهمين إلى نص مكتوب يمكن الرجوع اليه ويربط ما يتم اثباته بمحضر الجلسة وذلك لتدعيم منظومة اللا ورقية التي تستهدفها الجمهورية الجديدة .وتم ادخال المشروع في 13 محكمة ابتدائية وانه في شهر سبتمبر الماضي بدأت وزارة العدل بالتعاون مع الجهات المعنية في تعميم المنظومة علي المحاكم افقتصادية والتي تعتمد علي نظام التقاضي عن بعد وذلك في 14 قاعة داخل 8 محاكم اقتصادية .

4- مشروعات الربط الإلكتروني بين محكمة النقض والمحاكم الإقتصادية وبين النيابة العامة ومصلحة الطب الشرعي .

تم استحداث المشروع بين الوزارة والنيابة العامة لإنشاء تطبيق يتم من خلاله ارسال الملفات من النيابة للمحكمة وقاضي المعارضات للإطلاع عليها ثم يباشر جلسة التجديد وتحرير محضر التجديد الكترونياً.

هناك مجموعة من المشاريع التي اطلقتها وزارة العدل بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وأوضح الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وأن مشروعات عدالة مصر الرقمية الذي يتم تنفيذها من خلال التعاون البنّاء بين الوزارتين سيكون بمثابة طفرة على مستوى منظومة التقاضي، حيث يهدف المشروع إلى تحقيق التحول الرقمي في القضاء المصري وبناء منظومة تقاضى موحدة بما يسهم في رفع كفاءة النظام القضائي وتيسير الإجراءات على المواطنين والمحامين وأطراف النزاع، مشيرًا إلى أهمية سرعة البدء في تفعيل استخدام الذكاء الاصطناعي وتطبيقه في منظومة الأحوال الشخصية للمساهمة في توفير دائرة المعرفة بما ييسر سرعة ودقة اتخاذ القرار.

ب - مشروعات عدالة مصر الرقمية (موقع بوابة وزارة العدل بتاريخ 2023/1/25)

أعلنت وزارة العدل عن 9 مشروعات تكنولوجية ضمن مشروع يسمى(عدالة مصر الرقمية) بتاريخ اغسطس 2021، للارتقاء بالمنظومة القضائية وهي: ميكنة عملية التقاضي في محاكم الجنح وتجديد الحبس الاحتياطي عن بعد وإطلاق خدمة التقاضي عن بعد في المحاكم المدنية والاقتصادية والإصدارات المؤمنة لوثائق وزارة العدل ودور المحاكم وخدمة الأرشيف الإلكتروني وتطبيق نظام إدارة المحاكم الإلكتروني وتطبيق الهاتف الذكي (كخدمة أرغب في عمل توكيل) وخدمات الشهر العقاري والتوثيق عبر شبكة الإنترنت ومنظومة السجل العيني إلكترونياً.

ز) تطوير منظومة التقاضي الإلكتروني:

أطلقت وزارة العدل في أكتوبر الماضي، خدمة إقامة الدعاوى المدنية عن بعد في ست محاكم ابتدائية هي محاكم (القاهرة الجديدة/بورسعيد/شمال القاهرة/جنوب القاهرة/جنوب الجيزة/شمال الجيزة)، وأوضحت أن الخدمة خطوة على طريق تطوير منظومة التقاضي الإلكتروني، تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية بتطوير منظومة التقاضي وميكنتها، واتساقاً مع سياسة التحول الرقمي التي تنتهجها الدولة.

وتتمثل تلك الخدمة في إمكانية إقامة الدعاوى المدنية وسداد الرسوم وتحديد الجلسات والإخطار بمواعيدها، دون التوجه للمحكمة، وتعمل هذه الخدمة من خلال بوابة مصر الرقمية، وتتمثل خطوات تلك الخدمة في أن يدخل المتقاضي على خدمات المحاكم من خلال بوابة مصر الرقمية ويختار المتقاضي خدمة إقامة دعوى ويحدد المتقاضي المحكمة الإبتدائية التابع لها دائرته ثم يحدد نوع الدعوى المدنية التي يريد أن يقيمها ويرفق المستندات التي لديه من خلال مسحها ضوئيا وتقوم المحكمة المختصة بتحصيل رسوم التقاضي إلكترونيا وتحدد موعدا لنظر أولى الجلسات وتخطر المحكمة المتقاضي بموعد الجلسات في رسالة إلكترونية.

- <u>التقاضي الإلكتروني عن بعد:</u>

يقول المستشار الدكتور مصطفى السيد بلاسى رئيس محكمة الجنايات وأمن الدولة طوارئ والخبير الدولي في حقوق الإنسان أن العولمة والوباء العالمي « كورونا « كان لهما أبلغ الاثر على التنظيم القضائي التقليدي في وجوب تطبيق التحول الرقمي ومواكبة التقدم التقني الجديد في رقمنه العملية القضائية وتطبيق التقاضي الإلكتروني عن بعد توفيرا للوقت والجهد وتلافيا لما قد يشوب النظام القضائي التقليدي من مثالب اهما صعوبة اللحاق بركب التطور التكنولوجي وعدم مجاراته موضحا أن التقاضي عن بعد أضحى احد الحلول لتحقيق العدالة الناجزة لأن الكثير من القضايا التي إذا تأخر الفصل فيها تضر بمصلحة صاحب الحق

ح) المحاكم الاقتصادية:

عملت وزارة العدل من خلال رؤيتها الخاصة بالتحول الرقمي لإجراءات التقاضي،(gateahram.org.eg\news تاريخ الاطلاع 23|1|2023)، على تفعيل التعديلات التشريعية الخاصة بتعديل قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية الصادرة بالقانون رقم 146 لسنة 2019، حيث نظم التعديل المذكور إجراءات رفع الدعوى ومباشرتها عن بعد أمام المحاكم الاقتصادية وقامت الوزارة بوضع خطة لإتمام مشروع التقاضي عن بعد في المحاكم الاقتصادية؛ بدأ تنفيذها في شهر أبريل الماضي وذلك من خلال عدة مراحل تبدأ بالقيد في السجل الإلكتروني وملء بيانات صحيفة الدعوى ووقائعها، وطلبات المدعى فيها وأسانيده إلكترونياً بمعرفة وكيله المحامي عبر «الموقع الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية» ويقوم بسداد الرسوم المستحقة على الدعوى بنظام السداد الإلكتروني وتنظر الدائرة المختصة النزاع

المعروض عليها، وتبدى المرافعة، ويسمع الخصوم بخاصية الفيديو كونفرانس ويخطر الخصوم إلكترونياً بالقرارات الصادرة من المحكمة في الدعوي.

ط) منظومة فرض و إنفاذ القانون:

بدأت وزارة العدل تطبيق منظومة (فرض وإنفاذ القانون) من خلال ميكنة المحاكم محافظات وهى بورسعيد، والقاهرة والجيزة والإسكندرية والإسماعيلية والسويس ومرسى مطروح، وربطها إلكترونيًا بعدد من الوزارات والجهات المعنية ذات الصلة؛ لتحقيق العدالة الناجزة ومن أجل تطبيق المنظومة تم إعداد نظام إلكتروني يسمح بتداول الدعوى الجنائية بعد قيد المحضر بقسم الشرطة مروراً بالنيابة العامة ثُمَّ محكمة الجنح ومحكمة الجنح المستأنفة على نحو يمكن من رصد الأحكام الجنائية الصادرة من المحاكم وييسر تنفيذها من قبل جهات الضبط، وإنشاء قاعدة بيانات للأحكام القضائية وربطها بالنيابة العامة وقطاعات وزارة الداخلية ذات الصلة وتهدف المنظومة إلى زيادة القدرة على متابعة تنفيذ الأحكام الجنائية، وزيادة الثقة في سرعة وفاعلية المنظومة القضائية، وسرعة الفصل في الدعاوى.

ي) تجديد حبس المتهمين عن بعد:

يعد مشروع مثول المتهمين المحبوسين احتياطيًا بالسجون العمومية والمركزية، عن بعد من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجال تيسير وتحسين إجراءات التقاضي من المشروعات التي تبنتها وزارة العدل والذى من خلاله يمكن للقضاة داخل قاعة مجهزة بالمحكمة نظر تجديد حبس المتهمين الذين يتواجدون داخل السجون في قاعات أيضاً مجهزة بحضور المحامين من خلال تلك الشبكة التلفزيونية المغلقة والمؤمنة بين المحاكم والسجون دون إخلال بضمانات المتهم المقررة في الدستور والقانون ويهدف المشروع إلى نظر تجديد حبس المتهمين دون الحاجة إلى نقل المتهمين من مقار حبسهم، بهدف الحد من المخاطر الأمنية أثناء نقل المتهمين وتوفير نفقات نقل المتهمين.

وانتهت وزارة العدل بالتعاون مع وزارتي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والداخلية، من المرحلة الأولى من المشروع، وذلك بالانتهاء من ربط كل من 6 محاكم في القاهرة بسجون " طرة، والقناطر الخيرية، والقاهرة العمومي"، والنهضة و15 مايو المركزيين، كما تم ربط محكمتي شرق

وغرب الإسكندرية الابتدائيتين؛ بسجون برج العرب، والغربانيات، والحضرة، ودمنهور نساء، ودمنهور رجال، وسجن كرموز المركزي.

ك) الوثائق المؤمنة والأرشيف الإلكتروني:

قامت وزارة العدل في إطار المشروع القومي لتأمين ورقمنه وثائق الدولة الرسمية وبالتعاون مع مجمع الإصدارات المؤمنة والذكية، بتطوير ورقمنه كافة المحررات الصادرة من المحاكم ومصلحة الشهر العقاري، وتحويلها إلى محررات ذكية، يمكن من خلال خصائصها الإلكترونية حفظ بياناتها، وتتبعها، فضلًا عن تأمينها بأحدث العلامات التأمينية.

كما قامت بتطبيق (الأرشيف الإلكتروني) والذى يهدف إلى حفظ ملفات القضايا الورقية إلكترونيًا، وذلك من خلال عمليات المسح الضوئي؛ لحفظها مع إتاحة آليات بحث رقمية واسعة وسريعة، ويشمل المشروع جميع المحاكم الاقتصادية على مستوى الجمهورية، وعددها ثماني محاكم، بالإضافة إلى محكمة جنوب القاهرة الإبتدائية بإجمالي 110 آلاف قضية، بواقع 8 ملايين ورقة، وتعكف الوزارة على توسيع نطاق عمل المشروع في قطاعات الوزارة، وكافة محاكم الجمهورية، وهو ما يتوقع معه معالجة ما يجاوز 2 مليار ورقة.

ل) ميكنة محكمة النقض:

بالتعاون بين وزارة العدل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال توقيع بروتوكول التعاون بين المستشار محمد حسن عبد اللطيف نائب رئيس محكمة النقض ورئيس العلاقات الدولية، والمهندسة غادة لبيب نائب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للتطوير المؤسسي وذلك بمقر محكمة النقض بدار القضاء العالي.

يهدف البروتوكول إلى تطوير منظومة العمل القضائي والإداري باستخدام أحدث التكنولوجيات وفقا للمعايير العالمية، وذلك في إطار العمل على بناء مصر الرقمية لإحداث نقلة نوعية في الخدمات المقدمة للمواطنين، حيث يهدف البروتوكول إلى إتاحة خدمات المحكمة عبر منصة مصر الرقمية التي تم إطلاقها بشكل تجريبي في يوليو الماضي لتوفير الخدمات الحكومية الرقمية للمواطنين بشكل يضمن جودة الخدمة وسهولة الحصول عليها؛ موضحا أن ال بروتوكول يهدف أيضاً إلى ربط محكمة النقض بمنظومة التقاضي وذلك في إطار التعاون مع وزارة العدل لتنفيذ مشروع عدالة مصر الرقمية إلى جانب التعاون في تنفيذ مشروع لتوثيق وحفظ

تراث محكمة النقض تبلغ مدة العمل بهذا البروتوكول عامين، ويتضمن البروتوكول تنفيذ عدد من المشاريع؛ تشمل مشروع تطوير مركز معلومات محكمة النقض لاستضافة مشاريع بروتوكول وتوفير التدريب المتخصص للعاملين بالمركز، وكذلك تطوير دورة العمل الداخلية وإدخال جميع القضايا المتداولة على الأنظمة الداخلية عن طريق التعاقدات اللازمة مع شركات أرشفة متخصصة مع مراعاة الحفاظ على أمن المعلومات تحت إشراف مركز معلومات محكمة النقض، بالإضافة إلى تحديث وتطوير البوابة الموحدة لخدمات محكمة النقض ، وتنفيذ مشروع أرشفة القضايا المتداولة والذى يبلغ نحو 5 ملايين قضية.

كما ينص البروتوكول على تقديم خدمات إلكترونية مستحدثة للمواطنين عن طريق الهواتف المحمولة ومراكز الاتصال وشبكة المعلومات الدولية عن طريق منصة مصر الرقمية التي تقوم بتطويرها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف توفير الوقت والجهد والمال حيث يتم تأدية الخدمة بالكامل من خلال هذه الوسائل بدون الحاجة للذهاب إلى الجهة مقدمة الخدمة، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع لميكنة الجلسات وإداراتها الكترونياً وربطها مع المستودع الموحد لعدالة مصر الرقمية (المدني والجنائي)، وتبلغ ميزانية العمل بالبروتوكول 120 مليون جنيه (www.cc.gov.egمتاح بتاريخ 2023|1|25

م) مشروع ميكنة محاكم الاستئناف (https:\\mcit.gov.eg|arبتاريخ 2023|1\25) :

حيث أنه بموجب البروتوكول الذي عقد بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع محكمة استئناف القاهرة من خلال تقديم الدعم التكنولوجي، تنفيذ عددًا من المشروعات وهي مشروع تطوير مركز المعلومات التابع لمحكمة استئناف القاهرة، ومشروع الأرشيف الإلكتروني الموحد لمحكمة استئناف القاهرة، الذي يهدف إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لبناء مستودع إلكتروني مركزي وربطه بمستودع مركزي ورقي وذلك لحفظ جميع القضايا التي تم البت فيها نهائيًا وأرشفتها وفهرسة محتوياتها، وإدخال البيانات الأساسية والبيانات الدالة لكل قضية، بالإضافة إلى مشروع ميكنة الخدمات القضائية المقدمة من المحكمة وإتاحتها عبر منصة "مصر الرقمية"، حيث سيتم إتاحة خدمات التقاضي المقدمة من المحكمة للمواطنين، مثل إمكانية رفع الدعوى ومتابعة إجراءاتها المختلفة في كافة درجات التقاضي عبر شبكات الإنترنت، لا سيما منصة مصر الرقمية، بهدف توفير الوقت والجهد وتقليل نفقات التقاضي، بالإضافة إلى إتاحة

الخدمات الداخلية المقدمة لأعضاء المحكمة على شبكة الإنترنت، مثل إتاحة مكتبة قانونية لأعضاء الهيئات القضائية.

كما يتضمن البروتوكول مشروع ميكنة الجلسات وإداراتها إلكترونيًا وربطها مع المستودع الموحد لعدالة مصر الرقمية، بالإضافة إلى مشروع التطوير المؤسسي من خلال تنمية وبناء القدرات الرقمية، سواءً للعاملين بمحكمة استئناف القاهرة أو السادة المستشارين وأعضاء النيابة العامة وأمناء السر، وذلك من خلال إتاحة حزمة من البرامج التدريبية المتخصصة باستخدام الحاسب الآلي والإستخدام الآمن لتكنولوجيا المعلومات لتمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة للتواصل وتبادل الوثائق عن بُعد وتحويلها إلى ملفات رقمية.

12/6 متطلبات نجاح مشروعات ارشفة المحاكم المصرية:

<u>المتطلبات المطلوبة لتنفيذ مشروعات الميكنة في المحاكم المصرية تتمثل في الاتي:</u>

أ- متطلبات مشروع مكننة المحاكم المصرية : الحجاز، وسيم شفيق، 2012).

تتطلب عمليات مكننة المحاكم المصرية سعياً حثيثاً وتحضيراً متناهي الدقة، وتستلزم تضافر جهود القائمين على قطاع العدالة، القضاة، الموظفين المعنيين، منفذي النظم المعلوماتية ،كما تتطلب مواكبة المحامين والجمهور الحقوقي لها.

وتتنوع متطلبات مشروع مكننة المحاكم بين ما هو مطلوب في المدي القصير وما هو مطلوب في المدي المتوسط والطويل، وتتمثل المتطلبات في المدي القصير في:

1- تعزيز مركز المعلومات القضائية والقانونية التابع لوزارة العدل المصرية، بزيادة قدرته وتوظيف العناصر البشرية الفنية المتخصصة، وذات الخبرة، بحيث يتوافر فريق عمل متخصص، يشرف ويتابع اعمال تنفيذ مشروع مكننة المحاكم، وصيانة وتطوير النظم المعلوماتية به، والمرتبطة معه.

2- زيادة الاعتمادات المالية في اطار الموازنة العامة للدولة المصرية، المخصصة لأعمال التطوير، التحديث، المكننة، الصيانة، التدريب.

3- التزام الدولة الواضح والمؤكد، بتوفير متطلبات مشروع مكننة المحاكم.

وتتمثل المتطلبات في المدى المتوسط والطويل في:

1- تجهيز مباني ومقار المحاكم: فيمكن ان تتم اعمال المكننة في بيئة مادية تفتقر إلى بنية تحتية مقبولة ،من حيث توفر خدمات الكهرباء ،خدمات الاتصال بصورة دائمة ،التجهيزات ،المعدات ،عناصر الأمن والأمان، موصفات شبكات المعلومات التي تقرر انشاؤها ،وموصفات تصميمها ومواصفات الاجهزة التي تقرر شراؤها الخ

2- توظيف عدد من موظفي المحاكم الجدد: قادر على التعامل مع نظم المعلومات الجديدة، بالإضافة إلى تدريب الموظفين الحاليين .فالعنصر البشري يمثل حجر الاساس في نجاح اي نظام معلومات إلى.

3- اعادة النظر في بعض التشريعات والقوانين من حيث جعلها تناسب اعمال المكننة ،ومن حيث الاستفادة من المكننة لتفعيل العمل القضائي ،وتبسيط إجراءاته فتسعى المكننة إلى زيادة فعالية النظام القضائي بالنسبة لإجراءات الدعوي ،بالنسبة للفصل في قضايا المواطنين ولذا لا يمكن الاكتفاء بمواءمة النظم المعلوماتية مع إجراءات التقاضي الحالية ،بل لا بد من اعادة هندستها ،بما يكفل تفعيل الاعمال ،الامر الذى قد يستلزم تعديل بعض النصوص القانونية او المراسيم التطبيقية او التنظيمية مثل قوانين اصول المحاكمات المدنية والجنائية ،القوانين المتعلقة بتوزيع العمل غلي المحاكم والقوانين المتعلقة بالنشر...الخ.

ثانيا : - متطلبات إنشاء المحكمة الإلكتروني: (الغانم، عبد العزيز بن سعد، 2017)ص 46:44):

اولا : المتطلبات الفنية :

1-أجهزة الحاسب الآلي: وجهاز إلكتروني يتعامل مع المعلومات والبيانات بتحليلها وبرمجتها واظهارها وحفظها وارسالها وتسليمها بواسطة برامج وانظمة معلومات إلكترونية

2- إنشاء شبكة داخلية :

يتم إنشاء شبكة داخلية (انترانت)هي بكة للمؤسسات والمنشآت ،تستخدم نفس بروتكولات الشبكة العالمية وخدامتها ،كالبريد الإلكتروني وخدمة فيديو كونفرنس.

3- إنشاء قاعدة البيانات: وهي عبارة عن نظام ارشفة إلكتروني لكل ملفات الدعاوي المعروضة على المحكمة ،ويتم عبر برنامج حاسوبي يحوي نوعين من أنواع الحفظ التقني، النوع الاول : لوائح الإدعاءات والوكالات التي ارسلت من الخصوم على ملفاتpdf

النوع الثاني :محاضر إلكترونية تدون جميع إجراءات المحاكمة

4- إنشاء موقع للمحكمة على الانترنت :

يتوجب أن يتم تصميم موقع على الانترنت يعتبر عنوانا الكترونيا للمحكمة ،يكون ضمن البوابة الإلكترونية لوزارة العدل ويقدم الموقع العديد من لخدمات الإلكترونية

ب- المتطلبات البشرية والمالية:

يحتاج تطبيق المحكمة الإلكترونية على الواقع إلى استقطاب كوادر فنية متخصصة في البرمجة، وكذلك تأهيل وتدريب جميع العناصر البشرية ذات الصلة بالعمل القضائي وذلك على النحو الاتي

1-القضاة وأعوانهم :تستوجب طبيعة مباشرة القضاة وأعوانهم والمحامين إجراءات الدعوى الإلكترونية على موقع المحكمة ،الدراية الكافية بالبرامج الحاسوبية الحديثة التي يعملون عليها، حتي لا يقعوا في اخطاء تنال من صحة الإجراءات القضائية، ما يستلزم من المعنيين ،من قضاة وموظفي المحكمة والمحامين ،الحصول على دورات في علوم الحاسوب ونظم الاتصال والبرامج التي تعمل عليها المحكمة الإلكترونية ،للتعامل مع الاجهزة والمعدات الحاسوبية التي تمكنهم من تسجيل الدعوى القضائية الكترونيا ومتابعة سيرها والنظر فيها

2- المبرمجون : تقوم هذه الفئة –فئة الدعم الفني – بمتابعة سير العمل القضائي الكترونيا على مدار الساعة ،لتعالج أي أعطال أو أخطاء حال حدوثها ،وحماية النظام الإلكتروني من الاختراقات والفيروسات التي قد تضر بالنظام ،كما تقدم الدعم الفني للعاملين في السلك القضائي)

3- الموارد المالية يستوجب إدخال تقنيات التكنولوجيا الحديثة في مجال إجراءات التقاضي توفير المارد المالية اللازمة لهذا التحول الكبير في مرفق القضاء من قبل الدولة، من اجل تأمين الأجهزة والحواسيب وتهيئة المحاكم للتحول الإلكتروني وتدريب الكوادر البشرية ،والقيام

بأعمال الصيانة الفنية والتطوير التقني، ما يتطلب زيادة الاعتمادات المالية لهذه المشروعات التقنية ضمن الموازنة العامة للدولة .

الفرع الثالث : متطلبات الحماية التقنية والقانونية:

تحتاج حوسبة التقاضي إلى نوعين من الحماية :

اولا :الحماية التقنية :ويقصد بها الضمانات التي يمكن الرجوع إليها في مواجهة الحرائق التي يمكن أن تطال إليه عمل المحكمة الإلكترونية ،على اعتبار أن المحكمة تعتمد على حاسبات مرتبطة ببعضها عن طريق شبكات داخلية ،وترتبط هذه الشبكات بالشبكة العنكبوتية عن طريق وسائل الاتصال الحديثة ،ومن خلال هذه الشبكات يجرى تداول بيانات المحكمة ومعلوماتها على خطورة هذه المعلومات وخصوصيتها وسرية بعضها

ولعل اهم الضمانات التقنية لحماية نظام المحكمة الإلكترونية تتمثل في الإجراءات التالية(الغانم، عبد العزيزبن سعد، 2017.ص48:47):

1-تشفير معلومات المحكمة الإلكترونية على الانترنت.

2- تأمين سرية البيانات :يقصد بالتأمين :توفير الحماية لمحتوى بيانات الدعوى الإلكترونية ضد محاولات التغير أو التعديل أو التزوير ،خلال مراحل تبادل اللوائح والوثائق الكترونيا مع ضمان التحقق مع شخصية المرسل للمحافظة على سرية البيانات والمعلومات المتعلقة بأطراف الدعوى القضائية الإلكترونية ،وهذا ما يمنع الاخرين من الحصول على تفاصيل الدعوى القضائية الإلكترونية الا من خلال اطرافها

3- توفير الحماية الامنية للموقع :يقصد بذلك توفير الحماية الامنية اللازمة للموقع من التدمير والاختراق ،للمحافظة على سرية الموقع وخصوصيته ومحتواه مع الاستمرار في التحديثات الامنية وايجاد جدار ناري للموقع وحماية ضد الفيروسات

4- تطبيق أساسيات الأمن السيبراني لشبكات المحكمة الإلكترونية :

يقصد بالأمن السيبراني (النشاط الذي يؤمن حماية الموارد البشرية والمالية ،المرتبطة بتقنيات الاتصالات والمعلومات ،ويضمن إمكانات الحد من الخسائر والأضرار، التي تترتب في حال تحقيق

المخاطر والتهديدات ،كما يتيح اعادة الوضع إلى ما كان عليه بأسرع وقت ممكن ؛بحيث لا تتوقف عجلة الانتاج ،وبحيث لا تتحول الاضرار إلى خسائر دائمة .

النوع الثاني :الحماية القانونية (الجنائية)

يقصد بالحماية القانونية (الجنائية) :تجريم أي صورة من صور التعدي على بيانات المحكمة الإلكترونية أموالها ،متى كان هذا التعدي يشكل جريمة في ذاته.

يقصد بها إعداد التشريعات التي تكفل حماية المستندات والبيانات الإلكترونية من عبث الغير، حفاظا على أسرار الخصوم التي قد تحويها ملفات القضايا ،بإصدار التشريعات التي تجرم كل صور التعدي على بيانات المحكمة الإلكترونية، أو أي فعل ينال من خصوصيات المتقاضين، وكذلك تجريم كل من ينشر او يبث هذه المعلومات عبر المواقع الإلكترونية

13/6 تحديات عملية الأرشفة الإلكترونية للمحاكم المصرية :

تنقسم التحديات التي تواجهها عملية الأرشفة الإلكترونية للمحاكم المصرية إلى:

أ) <u>التحديات التي تتعلق بالجانب التقني</u>:

قد يواجه التقاضي عن بعد مجموعة من الصعوبات التقنية ، التي تعترض مسيرة تطور إجراءات التقاضي ويمكن اجمالها بالنقاط التالية :

1- ضعف أنتشار الانترنت في المناطق النائية، مما يكون سبباً رئيسياً في عدم رفع الدعوى الكترونياً.

2- ظهور أعمال القرصنة على أجهزه الحاسوب ومحاولات اختراق المواقع الإلكترونية بشبكة الانترنت من قبل المتطفلين أو المخربين.

3- إنتشار الفيروسات على الاجهزة الإلكترونية، التي تؤدي الى تدمير محتويات برامج الحاسب.

4- وجود الأمية المعلوماتية، والتفاوت التقني الهائل بين الدول المتقدمة والنامية.

5- ضعف البنية التحتية لقطاع الاتصالات الإلكترونية في الدول النامية ، مع شعور هذه الدولة بأن المعاملات الإلكترونية خطر يواجه اقتصادياتها .

6- ضعف الالمام باللغات الاجنبية الى جانب ضعف الثقة والأ مان بشبكة الانترنت ، للتأكد من مصداقية نقل المستندات والكتابة والتوقيع الإلكتروني عبر الوسائط الإلكترونية.

ب) التحديات التي تتعلق بالجانب التشريعي والإداري:

إن من أهم الصعوبات التي تعترض مسيرة تطور العملية القضائية من حيث تطبيق إجراءاتها بوسائل التقنية العلمية الحديثة هي القانونية والإدارية والتي نوجزها بما يلي :

1- الصعوبات التشريعية التي تتمثل في عدم وجود تشريعات كافية من قوانين وطنية ومعاهدات دولية تنظم أحكام التقاضي عن بعد، وآلية تطبيق إجراءاته، والاحكام التي يصدرها، وكيفية تنفيذها، وإن كان بعضها كما اسلفت يواكب هذه المستجدات إلا إن البعض الآخر يحتاج الى تدخل تشريعي لتعديلها مع وجود حالات في ظل غياب النصوص تحتاج الى وضع تنظيم قانوني لها من خلال استحداث نصوص جديدة لمعالجتها.

2- إن الأمية القانونية لغالبية دول العالم الثالث، تجهل ماهية الوسائل الحديثة وآلية استخدامها، وتخشى اللجوء الى استخدامها لفض المنازعات، لذا يتطلب عمل برامج توعية وتثقيف قانوني لأفراد المجتمع بخصوص استخدامها.

3- عدم مرونة قضاء بعض الدول تجاه تفسير القواعد القانونية التقليدية لمسايرة مستجدات الحياة العصرية والانماط القانونية الحديثة عبر شبكة الانترنت، وذلك لعدم مواكبة القوانين التقليدية للتطور السريع، لتفعيل نظام المعاملات الإلكترونية، والكتابة الإلكترونية، واستخدام التوقيع الإلكتروني.

4- إن رفع الدعوى عن بعد يتطلب ميزانيات ضخمة لإنشاء البنية التحتية بكافة مستلزماتها من أجهزه ومعدات وشبكات، بالإضافة الى ذلك تطوير الموارد البشرية من خلال عملية تدريب وتأهيل موظفي المحكمة، والتي تمثل هذه الحالة إزعاجاً كبيراً لهم فيما يخص قدراتهم في التعامل مع هذه التقنية الحديثة.

إلا أن المرجو في المستقبل القريب أن تزول وتختفي حدة تلك الصعوبات والعقبات بالتطور التكنولوجي في وسائل الإتصال الحديثة، والجهود العلمية المخلصة وإعتراف جميع دول العالم بالتقنيات الحديثة والتعامل معها بمصداقية بعد توثيقها، من خلال تبني مجموعة آليات يمكن أن تصنع الأسس العلمية القانونية والإدارية لتطبيقها تطبيقاً جيداً وناجحاً وتجاوز كل

الصعوبات التي تعترض مسيرة تطور الإجراءات القضائية. (الكعبي، هادي حسين عبد علي ، 2016، .ص 306)

الخلاصة:

تُعد الأرشفة الإلكترونية هي البنية الأساسية للحكومة الإلكترونية ،وتعد المحاكم الإلكترونية جزء من الحكومة الإلكترونية ،فالحكومة الإلكترونية تشمل بمفهومها المحاكم الإلكترونية، ولكن المحاكم الإلكترونية تختص بخدمات المحاكم فقط ومن هنا نستنتج ان الأرشفة الإلكترونية هي أيضاً البنية الاساسية للمحاكم الإلكترونية ،وهي اولي خطوات تحقيق التقاضي الإلكتروني فهي جزء لا يتجزأ من منظومة حوسبة القضاء فلا يمكن حوسبة القضاء وميكنة إجراءات القضاء بدون ميكنة الأرشيف، حيث يعد الأرشيف وحفظ القضايا التي تم الحكم فيها بمثابة المرحلة الاخيرة لتداول الدعوى إلكترونية وهي مرحلة الحفظ الإلكتروني للقضايا (الأرشفة الإلكترونية للقضايا).

فلا يمكن للمحكمة أن تُميكن إجراءاتها بدون الاعتماد على أرشيف الكتروني قوي يعمل على حفظ وإختزان واسترجاع ملفات القضايا الكترونيا ،فالأرشفة الإلكترونية للقضايا تعد بمثابة القلب النابض لعملية الميكنة والمحكمة الإلكترونية وحوسبة القضاء لذلك فقد أعطى المهتمين إهتمام بالغ بالأرشفة الإلكترونية وذلك لإقتناع المهتمين بأهمية الأرشفة الإلكترونية كنواة للمحاكم الإلكترونية وحوسبة القضاء . **نتائج الدراسة :**

أ) <u>النتائج حسب التساؤلات:</u>

الدراسة الحالية تهدف إلى الإجابة على عدة تساؤلات تتعلق بتطبيق نظم الأرشفة الإلكترونية في مجمع محاكم محافظة سوهاج وتحليل واقعه وتقديم توصيات لتحسينه. وتم تقسيم النتائج حسب تلك التساؤلات:

تساؤل الدراسة الأول: ما هي أهداف ودو افع تطبيق نظم الأرشفة الإلكترونية في مجمع محاكم محافظة سوهاج؟

هذا التساؤل يرتكز حول لماذا تم تنفيذ نظم الأرشفة الإلكترونية في المجمع وما هي الأهداف المرجوة منها، ولعل ابرز نتائج دراسة الحالة بهذا الصدد:

- الهدف من تطبيق نظم الأرشفة الإلكترونية هو الحفاظ على الوثائق وتنظيمها لضمان سهولة الوصول إليها.
- يدعم تحسين الفعالية في العمل القضائي.
- تحقيق التنظيم في العمل القضائي ودعم التقاضي الإلكتروني.

وترى الباحثة انه تم تطبيق نظم الأرشفة الإلكترونية في مجمع محاكم محافظة سوهاج من خلال دوافع وأهداف محددة تعكس التزام المجمع بتطوير وتحسين إدارة الوثائق وتعزيز كفاءة العمل القضائي. وهذه بعض النقاط الرئيسية المستمدة من النتائج:

1) الحفاظ على الوثائق: واحدة من الدوافع الرئيسية لتنفيذ نظم الأرشفة الإلكترونية هي الحفاظ على الوثائق القانونية والقضايا. هذا يعكس الرغبة في ضمان عدم فقدان أو تلف الوثائق المهمة والتي تمثل أدلة قانونية.
2) سهولة الوصول: تمكن الأرشفة الإلكترونية من تنظيم الوثائق بشكل فعال، مما يجعلها سهلة الوصول للموظفين والمحامين والجمهور. هذا يزيد من كفاءة العمل القضائي ويقلل من وقت البحث عن وثائق معينة.
3) التخلص من الأرشيف التقليدي: تقليل الإعتماد على الأرشيف التقليدي يمكن أن يوفر مساحة في المكاتب ويقلل من التكاليف المرتبطة بصيانة الوثائق الورقية. هذا يتيح استخدام الموارد بشكل أفضل.
4) تحسين الفعالية في العمل القضائي: توفير وصول سريع وسهل إلى الوثائق يعزز من فعالية العمل القضائي. يمكن للقضاة والمحامين والموظفين القضائيين الوصول إلى المعلومات بشكل أسرع، مما يسهم في تسريع تقديم القرارات القانونية.
5) دعم التقاضي الإلكتروني: نظرًا للانتقال المتزايد نحو القضاء الإلكتروني، فإن تطبيق نظم الأرشفة الإلكترونية يمكن أن يلعب دورًا حاسمًا في دعم هذا التحول. يمكن للأطراف المعنية بالقضايا التقاضي عبر الإنترنت بشكل أسهل وأكثر فعالية.
6) تنظيم وفعالية: تحقيق التنظيم والفعالية في إدارة الوثائق يعزز من كفاءة العمل في المجمع. الأرشفة الإلكترونية تمكن من تصنيف وتنظيم الوثائق بشكل دقيق وفقًا للمعايير القانونية والإدارية.

بناءً على هذه الدوافع والأهداف، يمكن القول إن تنفيذ نظم الأرشفة الإلكترونية في مجمع محاكم محافظة سوهاج يأتي استجابة لحاجات العمل القضائي وتحسين فعاليته وكفاءته، بالإضافة إلى مساهمته في دعم التقاضي الإلكتروني والمساهمة في تطوير منظومة العدالة.

تساؤل الدراسة الثاني: كيفية التغلب على الصعوبات والتحديات التي تواجه تطبيق نظم الأرشفة الإلكترونية في مجمع محاكم محافظة سوهاج؟

هذا التساؤل يستقصي التحديات والصعوبات التي يواجهها تنفيذ نظم الأرشفة الإلكترونية ويبحث في كيفية التغلب عليها، ويمكن حصر نتائج دراسة الحالة في الاتي:

- قلة عدد الموظفين والموارد تعيق تنفيذ فعال للأرشفة الإلكترونية.
- تدريب غير كافي للموظفين على استخدام نظم الأرشفة الإلكترونية.
- عدم وجود دعم فني مستمر للأجهزة.
- الاعتماد على مركز المعلومات القضائي في القاهرة لتطوير النظام.
- يمكن أن يؤثر الفصل بين الأقسام في تنسيق العمل.

وترى الباحثة تطبيق نظم الأرشفة الإلكترونية في مجمع محاكم محافظة سوهاج يواجه عدة صعوبات وتحديات تتعلق بالبنية التحتية والتدريب والدعم التقني، وتلخصت الاستنتاجات حول كيفية التغلب على هذه التحديات في الاتي:

1) زيادة الموارد البشرية والمالية: يجب زيادة عدد الموظفين المختصين في مجال الأرشفة الإلكترونية وتوفير الموارد المالية اللازمة لتدريبهم وتطوير البنية التحتية. يمكن أيضًا توظيف مزيد من الموظفين لأعمال المسح الضوئي وإدخال البيانات الإلكترونية.
2) تدريب مستمر: ينبغي تقديم تدريب مستمر للموظفين حول كيفية استخدام نظم الأرشفة الإلكترونية بفعالية. هذا يمكن أن يتضمن دورات تدريبية دورية وورش عمل عملية.
3) توفير دعم فني: يجب إنشاء آلية لتوفير دعم فني مستمر للأجهزة والبرمجيات المستخدمة في نظم الأرشفة الإلكترونية. هذا سيسهم في تجنب التوقفات غير المخطط لها وضمان استدامة النظام.

4) تعزيز التعاون مع مركز المعلومات القضائي: على الرغم من أن مركز المعلومات القضائي في القاهرة يلعب دورًا مهمًا في تطوير النظام، إلا أنه يجب تعزيز التعاون بينه وبين مجمع محاكم محافظة سوهاج لضمان تلبية الاحتياجات المحلية وتكييف النظام بشكل أفضل.
5) تنسيق العمل بين الأقسام: من أجل تحسين التنسيق بين الأقسام المختلفة، يمكن تنفيذ إجراءات توحيد العمليات والمعايير القانونية والإدارية فيما يتعلق بنظم الأرشفة الإلكترونية. هذا سيضمن التكامل بين الأقسام وتجنب التشتت.

من خلال اتخاذ هذه الإجراءات، يمكن تعزيز تنفيذ نظم الأرشفة الإلكترونية في مجمع محاكم محافظة سوهاج وتحقيق أقصى استفادة منها في تطوير وتحسين العمل القضائي.

تساؤل الدراسة الرابع: ما هي خطوات الأرشفة الإلكترونية للوثائق و أنواع الخدمات التي يقدمها الأرشيف الإلكتروني بمجمع محاكم محافظة سوهاج؟

هذا التساؤل يركز على عملية الأرشفة الإلكترونية نفسها وماهية الخدمات المقدمة من خلال هذا الأرشيف، ويستدل على ذلك من نتائج دراسة الحالة ما يلي:

- الأرشفة الإلكترونية تتضمن مصادر وتصميم وتصنيف وفهرسة وتكشيف وحفظ وترميز واسترجاع وتقييم الوثائق.
- الخدمات تشمل الحصول على الشهادات والاستعلام عن القضايا ورفع الدعاوى إلكترونياً.
- خدمات الأرشيف الإلكتروني تشمل الحفاظ على الوثائق وحمايتها من التلف وتوفير الوصول السريع إليها.

وترى الباحثة أن خطوات الأرشفة الإلكترونية للوثائق في مجمع محاكم محافظة سوهاج تشمل العديد من العمليات المهمة التي تضمن الحفاظ على الوثائق وتوفير الوصول إليها بكفاءة. وتشمل هذه الخطوات:

1) مصادر الوثائق: تحديد المصادر التي تحتاج إلى أرشفتها، سواء كانت قضايا قانونية أو وثائق إدارية أخرى.
2) تصميم النظام: تصميم نظام الأرشفة الإلكترونية بحيث يتناسب مع احتياجات المحكمة، ويتضمن واجهة سهلة الاستخدام لتسهيل عملية إدخال واسترجاع الوثائق.

3) تصنيف وفهرسة الوثائق: تصنيف الوثائق بناءً على معايير محددة، مما يساعد في تنظيمها واستدعائها بشكل أسرع. يتضمن ذلك تسجيل تفاصيل القضايا والوثائق بشكل دقيق.
4) تكشيف الوثائق: إجراء عمليات البحث والتصفح للعثور على الوثائق بسرعة ودقة، سواء لأغراض التقاضي أو الاستعلامات الإدارية.
5) حفظ الوثائق: تخزين الوثائق الإلكترونية بأمان في أنظمة الأرشفة الإلكترونية المخصصة. يتضمن ذلك إجراءات الحماية والنسخ الاحتياطي لضمان سلامتها.
6) ترميز الوثائق: توثيق الوثائق بطريقة تجعلها قانونية ومعترف بها رسميًا.
7) استرجاع الوثائق: توفير وسائل لاسترجاع الوثائق بسرعة عند الحاجة، سواء لاستخدامها في المحكمة أو للجمهور.
8) تقييم الوثائق: تقدير القيمة القانونية والإدارية للوثائق وتحديد ما إذا كان يجب الإحتفاظ بها لفترات زمنية معينة أو التخلص منها بشكل آمن.

أما أنواع الخدمات التي يقدمها الأرشيف الإلكتروني في مجمع محاكم محافظة سوهاج، فتشمل:

1) الحصول على الشهادات: يمكن للمستخدمين الحصول على شهادات قانونية وإدارية مثل شهادات عدم دخول استئناف وشهادات بما تم في القضية وشهادات التعجيل من الوقت عبر النظام الإلكتروني.
2) الاستعلام عن القضايا: يمكن للمحامين والمواطنين البحث عن معلومات حول القضايا المفتوحة والمغلقة وحالتها عبر النظام الإلكتروني.
3) رفع الدعاوى إلكترونياً: يتيح النظام إمكانية رفع الدعاوى القانونية إلكترونياً، مما يسهل ويسرع عملية التقاضي.

يتيح الأرشيف الإلكتروني توفير الوقت والجهد وزيادة الفعالية في العمل القضائي، مما يعود بالفائدة على المحكمة والمواطنين على حد سواء.

تساؤل الدراسة الخامس: ما هي أهمية تطبيق نظم الأرشفة الإلكترونية في مجمع المحاكم بالنسبة للتقاضي الإلكتروني؟

هذا التساؤل يتناول أهمية تطبيق نظم الأرشفة الإلكترونية في سياق التقاضي الإلكتروني وكيف يمكن أن تسهم في تحسينه، وذلك من خلال النتائج التالية:

- تعزيز التقاضي الإلكتروني وزيادة الفعالية والسرعة في إجراءات المحكمة.
- تحسين الوصول إلى الوثائق والمعلومات القانونية.
- تعزز الشفافية والفعالية في إجراءات المحكمة.

وتؤكد الباحثة أن أهمية تطبيق نظم الأرشفة الإلكترونية في مجمع المحاكم بالنسبة للتقاضي الإلكتروني لا تقتصر فقط على تسهيل عملية التقاضي الإلكتروني بل تشمل العديد من الجوانب الهامة:

1) تعزيز التقاضي الإلكتروني: توفير نظام أرشفة إلكتروني يساعد على تيسير عمليات التقاضي الإلكتروني، حيث يمكن للمحامين والأفراد تقديم الدعاوى والمستندات بسهولة عبر الإنترنت.
2) زيادة الفعالية والسرعة: يقلل الأرشيف الإلكتروني من الاعتماد على الأوراق والمستندات الورقية، مما يسهم في تسريع إجراءات المحكمة وتقليل الزمن اللازم لاستدعاء الوثائق.
3) تحسين الوصول إلى الوثائق: يتيح الأرشيف الإلكتروني الوصول الفوري إلى الوثائق والمعلومات القانونية، مما يسهل على المحامين والقضاة العثور على المعلومات الضرورية بسرعة أثناء الجلسات القضائية.
4) زيادة الشفافية: يسهم توفير الوثائق القانونية والقضايا عبر الإنترنت في زيادة مستوى الشفافية في عمل المحكمة، حيث يمكن للجمهور الوصول إلى المعلومات بسهولة ومتابعة تطورات القضايا.
5) تقليل التكاليف: تقليل الاعتماد على الأوراق وتوفير الوثائق الإلكترونية يمكن أن يقلل من تكاليف الطباعة والتخزين والصيانة، مما يوفر الموارد المالية.
6) تعزيز الأمان والسرية: يمكن لنظم الأرشفة الإلكترونية توفير مستويات عالية من الحماية والسرية للوثائق القانونية، مما يحميها من الوصول غير المصرح به.
7) تقديم خدمات أفضل للمواطنين: يمكن للمواطنين تقديم الدعاوى ومتابعة حالتها بسهولة عبر الإنترنت، مما يسهل عليهم الوصول إلى العدالة.

باختصار، تطبيق نظم الأرشفة الإلكترونية يعزز التقاضي الإلكتروني بمجموعة من الفوائد التي تسهم في تحسين أداء المحكمة وزيادة فعاليتها وشفافيتها، وتقديم خدمات أفضل للمواطنين والمحامين.

تساؤل الدراسة السادس: ما الأليات المقترحة لتعزيز و اقع الأرشفة الإلكترونية في مجمع محاكم محافظة سوهاج لرفع كفاءة العمل؟

هذا التساؤل يتمحور حول الأليات المقترحة لتحسين تطبيق نظم الأرشفة الإلكترونية في المجمع وزيادة كفاءة العمل، ويظهر ذلك في:

- زيادة عدد الموظفين المختصين في مجال الأرشفة الإلكترونية.
- توفير دعم فني مستمر للأجهزة والنظام.
- التعاون المستمر مع مركز المعلومات القضائي في القاهرة لضمان تحديث وتطوير النظام.
- يمكن زيادة الموارد المالية المخصصة للأرشفة الإلكترونية وزيادة التدريب على استخدام نظم الأرشفة الإلكترونية.
- يجب دراسة إمكانية تحسين قدرة النظام على التطوير والتحسين المستقبلي.

توصيات الدراسة :

1) زيادة عدد الموظفين المختصين: ينبغي توظيف المزيد من الموظفين الذين لديهم خبرة واختصاص في مجال الأرشفة الإلكترونية. ذلك سيساهم في تعزيز الكفاءة وزيادة القدرة على إدارة وصيانة النظام.
2) توفير دعم فني مستمر: يجب أن يتم توفير دعم فني مستمر للأجهزة والنظام. ذلك يتضمن الصيانة الدورية والإصلاح السريع لأي مشكلات تقنية تنشأ.
3) التعاون مع مركز المعلومات القضائي في القاهرة: ينبغي تعزيز التعاون المستمر مع مركز المعلومات القضائي في القاهرة لضمان تحديث وتطوير النظام ومشاركة أفضل الممارسات والتقنيات.
4) زيادة الموارد المالية: يجب زيادة الموارد المالية المخصصة لمشروع الأرشفة الإلكترونية، بما في ذلك تخصيص ميزانية أكبر لشراء الأجهزة والبرمجيات اللازمة ولتدريب الموظفين.
5) التدريب المستمر: يتوجب تنظيم دورات تدريبية منتظمة للموظفين حول استخدام نظم الأرشفة الإلكترونية وأفضل الممارسات في هذا المجال.

6) تحسين قدرة النظام على التطوير: يجب دراسة إمكانية تحسين قدرة النظام على التطوير والتحسين المستقبلي. يمكن ذلك من خلال النظر في خيارات البرمجيات المفتوحة المصدر التي تتيح مرونة أكبر في تخصيص النظام وتطويره.
7) تقديم التقارير والمتابعة: يجب وضع نظام لتقديم تقارير دورية حول أداء نظام الأرشفة الإلكترونية ومدى تحقيق الأهداف المحددة في الخطة.
8) الاستفادة من تجارب الجهات الأخرى: ينبغي دراسة تجارب الجهات الأخرى التي نفذت مشاريع مماثلة لتطبيق أفضل الممارسات وتجنب الأخطاء الشائعة.
9) التوعية والتشجيع: يجب تشجيع جميع الموظفين وأعضاء المحكمة على الاعتماد على الأرشفة الإلكترونية وتوجيه الاهتمام نحو الفوائد التي يمكن أن توفرها هذه التقنية.

تنفيذ هذه الخطوات سيكون له تأثير إيجابي على تطبيق نظم الأرشفة الإلكترونية في المجمع وسيساهم في رفع كفاءة العمل وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمحامين.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

(1) ابراهيم، خالد ممدوح. (2010). الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها امام المحاكم. دار المفكر الجامعي.

(2) ابو بكر، اكرم.(2019). نظم الأرشفة الإلكترونية: دراسة تحليلية مقارنة، المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات.ع45،س 23.

(3) ابو شنب، حنان طلعت ابراهيم.(2017).إدارة سجلات المحاكم المصرية بين النظم اليدوية وتطبيق التكنولوجيا. مجلة بحوث في علم المكتبات والمعلومات، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ع18.

(4) احمد، سامية عبد القادر محمد. (2009). الأرشفة الإلكترونية وواقعها في إدارة الوثائق في السودان. المؤتمر العشرون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم). الخرطوم، مج 2.

(5) الالفي، محمد محمد.(2007). المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول. دبي، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس.

(6) امان، محمد محمد، عبد المعطي، ياسر يوسف.(1998). النظم الآلية والتقنيات المتطورة للمكتبات ومراكز المعلومات. الرياض، مكتبة الملك فهد.

(7) آمنة، محمد عزت عبد العزيز.(2007). تأسيس وإدارة الأرشيفات الإلكترونية: دراسة للمفاهيم والنظريات وأساليب التطبيق(رسالة دكتوراه). جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات.

(8) امنة، محمد عزت عبد العزيز.(2007). نظم الأرشيفات الإلكترونية: تحديد المتطلبات وقواعد الإدارة. العربية 3000.س7،ع24، ص78.

(9) اوتاني، صفاء.(2012). المحكمة الإلكترونية: المفهوم والتطبيق. دمشق. مجلة جامعة دمشق. مج28،ع1.

(10) الجدعاني، يسري محمد(2011). الأرشفة الإلكترونية للرسائل الجامعية مكتبة الملك عبد العزيز :دراسة حالة/اشراف هدى محمد العمودي .-اطروحة (ماجستير)جامعة الملك عبد العزيز ،كلية الآداب ،قسم المكتبات والمعلومات .

(11) جفلان ،ايمان مصطفي محمد .(2020). الأرشيف الإلكتروني في وحدات الحكم المحلي : دراسة تخطيطية لخدمات الحكومة الإلكترونية مع التطبيق علي محافظة اسيوط(رسالة ماجتير). جامعة اسيوط،كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات .

(12) الحجاز، وسيم شفيق.(2012). مكننة النيابات العامة والمحاكم في لبنان :استعمال التقنيات الحديثة وتقنيات المعلوماتية في النيابات العامة في الاجتماع الثاني لرؤساء الادارات المختصة بتقنية المعلومات بالنيابات العامة والنواب العموم والعاملين ورؤساء هيئات التحقيق والادعاء العام والوكلاء العاملين في الدول العربية بيروت.

(13) حفيشة، محمود السيد محمد.(2015). نظام الأرشيف الإلكتروني للدورة المستندية بقطاعات وزارة الطيران المدني(رسالة ماجستير).جامعة المنوفية، كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات.

(14) حمامى، اشرف محمد عبدة محمد.(2014). إدارة الوثائق الإلكترونية في مصلحة الضرائب المصرية: دراسة ميدانية لمنطقة شمال الصعيد(رسالة ماجستير).جامعة بنى سويف، كلية الآداب، قسم الوثائق والمكتبات.

(15) خفاجة ،احمد ماهر . (2014). البرمجيات مفتوحة المصدر للمكتبات ومراكز المعلومات: معاير المقترحة لاختيار نظام مفتوح المصدر لإدارة المكتبات العربية Cybrarians Journal ،ع36.

(16) خليفة، شعبان عبد العزيز.(1997).المحاورات في مناهج البحث في علم المكتبات والمعلومات .الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة .

(17) دفع الله، حمد النيل .محمد، محمد مصطفي(2017)النظم مفتوحة المصدر وتطبيقاتها في الأرشفة الإلكترونية بالتطبيق على نظام open km ،المؤتمر الثامن لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية، الرياض.

(18) رمزي، سرور كمال محمد.(2015). الأرشفة الإلكترونية: توفير للجهد والوقت.

(19) سهيلة، جعفر احمد. (2016). الأرشفة الإلكترونية في الشركة السودانية للاتصالات: دراسة تقييمية (رسالة ماجستير). جامعة النيلين، كلية الآداب.

(20) السيد، هبة محمد على.(2015).الأرشفة الإلكترونية للرسائل الجامعية. (رسالة ماجستير).جامعة النيلين، كلية علوم الحاسوب وتقنياته.

(21) شاع الدين، سارة شمو.)2011). الأرشفة الإلكترونية ما بين مؤيد ومعارض وعرض لتجربتها في دار الوثائق القومية السودانية. المعلوماتية السودانية،ع36.

(22) الشريف، اشرف عبد المحسن.(2015).الأرشيف الإلكتروني في الشركات و المؤسسات العامة. دار الجوهرة.

(23) الصالح، عهود بنت ناصر.(2019). متطلبات الأرشفة الإلكترونية ،مجلة القراءة والمعرفة. ع 212، ص 229-235.

(24) الصديق، فائزة ابراهيم احمد.(2009). الأرشيف الإلكتروني: دراسة حالة المؤسسة السودانية للنفط بولاية الخرطوم(رسالة دكتوراه). جامعة ام درمان الإسلامية، كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات.

(25) عباس، نصيف جاسم محمد.(2014). التقاضي عن بعد :دراسة مقارنة. اطروحة (ماجستير)، العراق، كلية القانون، جامعة بابل.

(26) عبد الله، محمد الحسن محجوب. (2013).الأرشيف الإلكتروني لصندوق الاسكان والتعمير في ولاية الخرطوم: دراسة للواقع وسبل التطوير.(رسالة ماجستير).جامعة ام درمان الإسلامية، كلية الآداب.

(27) العبيدي، عمر لطيف كريم.(2017). التقاضي الإلكتروني وآلية التطبيق: دراسة مقارنة. مجلة تكريت للحقوق.مج1،ع3.

(28) العريشى، جبريل بن حسن.(2006).الحكومة الإلكترونية.السعودية.المعلوماتية، ع14.

(29) علي، باسم احمد خليل .(2023). برمجيات الأرشفة الإلكترونية وإدارة السجلات :دراسة وصفية تحليلية(رسالة ماجستير).جامعة طنطا،كلية الآداب ،قسم المكتبات والمعلومات.

(30) العمودي، هدي محمد احمد (2009).الأرشفة الإلكترونية نموذج تطبيقي للاستخدام التقني بجامعة الملك عبد العزيز معامل علم النفس بكلية الآداب والعلوم الإنسانية –شطر الطالبات ،مج16،ع1.

(31) الغانم، عبد العزيز بن سعد.(2017). المحكمة الإلكترونية: دراسة تأصيلية مقارنة. الرياض، دار جامعة نايف للنشر.

(32) الغرابى، احمد بن عبد الله(2008).الأرشفة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية. مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.ص58

(33) القاضي حاتم جعفر .دور التقاضي الإلكتروني في رسم وتطوير العدالة ،قراءة في الواقع الحالي والنتائج المترتبة ورقة عمل مقدمة إلى المناخ القضائي لدعم الاستثمار ،محكمة الاسكندرية الاقتصادية ،الاسكندرية ،فبراير ،2015،ص2 نفلا عن عمر لطيف كريم العبيدي .التقاضي الإلكتروني وآلية التطبيق :دراسة مقارنة .-مجلة تكريت للحقوق .-مج1 ،ع3،مارس 2017.

(34) الكميشي، لطيفة على.(2009).حفظ الوثائق من خلال الأرشفة الإلكترونية. المؤتمر العشرين نحو جيل جديد من نظم المعلومات والمتخصصين رؤية مستقبلية.

(35) اللبان، نرمين إبراهيم علي ابراهيم.(2010).وثائق الإدارة العامة لجامعة الاسكندرية: دراسة تقوميه للواقع والتخطيط للإنشاء أرشيف إلكتروني(رسالة ماجستير). جامعة الاسكندرية، كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات.

(36) ليلي، عصمانى.(2016) التقاضي الإلكتروني: آلية لإنجاح الخطط التنموية. مجلة المفكر،ع13.

(37) محمود، خالدة عثمان (2013).متطلبات نظام الأرشفة الإلكترونية في محاكم محافظة نينوي، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية،مج10،ع30.

(38) مكاوي، محمد. (2020).الأرشفة الإلكترونية في قطاع الشركات. دار الثقافة العلمية، الاسكندرية.

(39) منديل، اسعد فاضل.(2014). التقاضي عن بعد. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ،مج 1،ع21.

(40) الهوش، اكرم ابو بكر.)2016).النظم الآلية للمكتبات ومراكز المعلومات. القاهرة، دار السحاب، ص43.

ثانيًا: قائمة المصادر والمراجع باللغة الاجنبية:

(1) Baron ،Jason.(2004). Records Management. Wasgington، international city، country Management Association، p9.

(2) Chowdhury، Sudatta. introduction to digital libraries London: facet publisging.2003.

(3) Deegan، Mand. Tanner ،S .the digital dark ages.update،vol1..no2، 2002 .p43

(4) Dollar، Charles.(1999). Authentic Electronic Records strategies for long-term access، Chicago ،Cohasset Associates، p.22.

(5) GENERAL ACCOUNTING OFFICE WASHINGTON DC. Information Management: Challenges in Managing and Preserving Electronic Records"، JUN 2002.

(6) Jonsion، Bowen(2005). The benefirs of electronic records management system ageneral review of published and some unpublished cases، Records management Journal vol.15 issue3p131.

(7) Klischewsk، Raif.(2002). Towards Ontology E-document Management in Public Administration: the Case of Schleming Holstein، Germany University.

(8) Kreger، Larry.(2002).Paper and the Information age. Bosten، academic press،p28.

(9) Lorette Jacobs. (2022). Electronic Records Management at the Department of Justice and Constitutional Development، South Africa: Towards E-government . Mousaion South African Journal of Information، vol.39(4).

(10) Mark Henley(2008)، Richard Kemp، Open Source Software: An introduction،3 .Computer Law & Security Report، Volume 24، Issue 1، 2008.

(11) Morrison، David J.(2000). How Digital is your Business. New York، Crown Business،p 22.

(12) Oleksandr Mykolaiovych Holovko (2021). Perspectives of electronic judicial proceedings' development: international experience and possibilities of its application in Ukraine. Cuestiones Políticas 39(70):66-79.

ثالثًا: المو اقع الإلكترونية:

- اليوم السابع الموافق 25 نوفمبر 2020متاح على الموقعwww.youm7 . com بتاريخ 2023/1/12.
- www.mcit.gov.eg بتاريخ 2019/5/25
- gateahram.org.eg\news تاريخ الاطلاع 2023/1/23.
- https:\\mog.gov.eg بتاريخ 2023/1/23
- موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات www.mcit.gov.eg بتاريخ 22|1|2023
- موسوعة ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki بتاريخ11-2-2023.
- موقع محكمة النقض www.cc.gov.egمتاح بتاريخ 2023/1/25.
- موقع وزارة الاتصالات https:\\mcit.gov.eg|ar بتاريخ 2023/1/25.
- Odlis Dictionary available online at : http://www.abc-clio.com/ODLIS/odlis_t.aspx
- Oxford Dictionary available online at: https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/

Electronic Archiving Project for Civil Courts Groups In Suhag Governorate Courts complex: A case Study

lobna Abd Elnaby Mohammed Hussin

Faculty of Arts - Sohag University

lobna3804@gmail.com

Review and supervision

Dr. Raouf Abdel Hafeez Hilal

Professor of libraries and information

Faculty of arts - Ain-Shams University

Dr. Eman Ahmed Hammad

Lecturer of libraries and information

Faculty of arts - Sohag University

Abstract

The importance of the subject of the study stems from the importance of electronic archiving itself and its application, in government institutions, especially the Sohag Governorate Courts Complex, and an attempt to identify the nature of electronic archiving, its advantages and disadvantages, and the problem of the study focused on identifying the procedures, steps and requirements for the application of electronic archiving systems in the Sohag Governorate Courts Complex, And knowing the objectives of the application of electronic archiving in the Sohag Governorate Courts Complex, monitoring the challenges and difficulties facing the process of benefiting from it, and developing a systematic plan for the development of electronic archiving systems in it. The study aimed to identify:

- The concept of electronic archiving, its origin, and the steps for applying electronic archiving systems.

- The output of the electronic archiving process, its types and the requirements for building the electronic archive.

- Objectives and motives for the application of electronic archiving systems in the Sohag Governorate Courts Complex

- The reality of electronic archiving of the collections and holdings of civil courts in the Sohag Courts Complex.

- Steps of electronic archiving of documents and types of services provided by the electronic archive in the Sohag Courts Complex.

- The importance of electronic archiving for electronic litigation and electronic courts.

- Pros and cons of applying electronic archiving in the Sohag Courts Complex and how to overcome them.

key words: Court Automation؛ Electronic archiving؛ Archiving